الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : العلوم الاقتصادية التخصص : اقتصاد و تسيير المؤسسات

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التشغيل

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

مقدمة من طرف الطالبة :

رابح الحاجة خيرة

تحت اشراف الأستاذ

موزاوي عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	من الجامعة
رئيسا		أستاذ	جامعة مستغانم
مقررا	موزاوي عبد القادر	أستاذ	جامعة مستغانم
مناقشا		أستاذ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2018/2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي

الشعبة : العلوم الاقتصادية التخصص : اقتصاد و تسيير المؤسسات

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التشغيل

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

مقدمة من طرف الطالبة :

رابح الحاجة خيرة

تحت اشراف الأستاذ :

موزاوي عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	من الجامعة
رئيسا		أستاذ	جامعة مستغانم
مقررا	موزاوي عبد القادر	أستاذ	جامعة مستغانم
مناقشا		أستاذ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2018/2017

الاهداء

بسم كل كلمة من فم ، و حركة من دم ، ودقة من دقات قلبي يلفظها لساني و يكتبها قلمي ، أهدي ثمرة عملي الى باعثة كياني و رفيقة أحزاني ، الى ريحاني في شدتي و عزائي في شقوتي ، الى التي رفعت معي راية التحدي ، و كانت السند الأول و الأخير فيما وصلت اليه : أمي الغالية" *منصورية*" أطال الله في عمرها أعلى تاج رأسي و قدوتي في الحياة ، إلى من أعطى و لم يأخذ ، و علم و لم يقنع ، إلى من علمني أن الدنيا إهمال والآخرة أعمال ، إلى أطيب انسان في الوجود أبي العزيز" *بن عودة*" أطال الله في عمره ، إلى كل الإخوة والأخوات ، الى أصدقائي الأعزاء ،الى ابنت اختي العزيزة " انفال " ، إلى كل من علمني من الابتدائية حتى الجامعة ، إلى الأستاذ المشرف " موزاوي عبد القادر " إلى كل من وسعهم قلبي و لم يذكرهم قلمي.

خـــــيـــــرة

تشكرات

يقول الله تعالى بعد بسم الله الرحمان الرحيم:

"و لأن شكرتم لأزيدنكم"

نتقدم بالشكر الجزيل إلى:

الأستاذ المشرف"عبد القادر موزاوي"

و عمال مكتبة جامعة خروبة

و إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

شكر

اهداء

الفهرس I

قائمة الجداول و الأشكال III

المقدمة العامة ..... أ-ج

الفصل الأول: الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد 02

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 03

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 03

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 04

المطلب الثالث: عناصر و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 08

المطلب الرابع: مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 10

المبحث الثاني: التحديات و الحلول التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 13

المطلب الأول: اختلالات تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 13

المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 14

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 16

المطلب الرابع: الحلول المعالجة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 17

خلاصة 19

الفصل الثاني: مدخل إلى سياسة التشغيل في الجزائر

تمهيد 21

المبحث الأول: ماهية التشغيل 22

المطلب الأول: مفهوم التشغيل 22

المطلب الثاني: أهمية التشغيل 23

المطلب الثالث: ضرورة التشغيل 24

المطلب الرابع: تقسيمات ومراحل التشغيل 24

المبحث الثاني: التشغيل في الجزائر 25

المطلب الأول: التطور التاريخي للتشغيل 25

المطلب الثاني: هياكل التشغيل في الجزائر 29

المطلب الثالث: أثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب شغل 34

المطلب الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب شغل 34

خلاصة 37

الفصل الثالث: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تمهيد 39

المبحث الأول : تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 40

المطلب الأول : نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 40

المطلب الثاني : مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 40

المطلب الثالث : اهداف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب 42

المطلب الرابع : استراتيجية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 42

المبحث الثاني : الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 45

المطلب الأول : تسيير و تنظيم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب..... .46

المطلب الثاني : موارد و نفقات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 48

المطلب الثالث : حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 49

المطلب الرابع : المعوقات و العراقيل التي تواجه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 60

خلاصة 63

خاتمة عامة 65

قائمة المراجع 68

الملخص

أ_ قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1_1	تصنيف بروتش و هيمنز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدد العمال	04
1_2	تصنيف المؤسسات حسب القانون التوجيهي بالجزائر عام 2001	04
1_3	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	07
1_4	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الولايات المتحدة الامريكية	12
1_5	أسباب فشل المؤسسات التجارية الصغيرة حسب أصحاب العمل و الدائنون	14
1_6	عوامل فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من وجهة نظر بعض الكتاب	16
2_1	المخططات التنموية	28
2_2	تطور التشغيل بحسب القطاعات خلال الفترة 2001_ 2013	29
2_3	أجهزة و برامج التشغيل	33
2_4	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الفئات لسنة 2008	35
2_5	توزيع عدد المؤسسات و عدد العمال حسب قطاع النشاط لسنة 2008	36
3_1	توزيع المستفيدين حسب المؤهل فترة (2009_ 2014)	49
3_2	وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاعات النشاط	50
3_3	حصيلة نشاط الوكالة في مجال الدعم المالي للمشاريع الاستثمارية منذ 1996_ 2013	52
3_4	الهيكل المالي للتمويل الثنائي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	57
3_5	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	58

ب_ قائمة الاشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
3_1	مخطط الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع مستغانم	45
3_2	مراحل انشاء مؤسسة مصغرة حسب جهاز ANSEJ	56

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها اتجاه التقلبات الاقتصادية و نسب توفر عوامل الإنتاج، فهي الى جانب المؤسسات الكبيرة بإمكانها رفع تحديات التنافسية و التنمية و غزو الأسواق الخارجية، كما ان لها دور فعال في توفير فرص عمل جديدة و تحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار و ما تحقق من تعظيم للقيمة المضافة و زيادة حجم المبيعات، الى جانب دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المؤسسات الكبرى في تحقيق التكامل بين الانشطة الاقتصادية، و يظهر دورها الحيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في انها تمثل نحو 80 % _ % 90 من اجمالي المؤسسات العامة في معظم دول العالم.

ان هذا الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة جعل الكثير من الدول تأخذ بها و تجعلها من أولويات برامجها و استراتيجياتها التنموية لا سيما منها دول شرق اوروبا و جنوب شرق آسيا، و على غرارها تبنت الجزائر هذا الاتجاه و اولت أهمية كبيرة لهذه المؤسسات و جمدت كافة الطاقات، و هذا نتيجة لأهميتها عبر العالم خلال الأزمات الاقتصادية نظرا لعجز المؤسسات الكبرى، كما ان هذا النوع من المؤسسات يقاوم بشكل كبير أحسن الضغوطات الخارجية بفضل قدراتها على تجديد مواردها. فأنشأت الجزائر وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية، لتتكفل بمهمة تهيئة المحيط الملائم و الظروف المواتية لترقية و تأهيل نشاط هذه المؤسسات، غير انه مازال هشا و معرضا للعديد من الضغوطات التي لا تزال تعرقل تنميته، مما يقلل فعاليته و الدور التنموي المنوط به .

و من جهة أخرى يعد الشغل و البطالة احد الانشغالات الأساسية للسلطات العمومية الجزائرية، نظرا للمساهمة الفعالة في الثروة الوطنية، و دور الشغل في تخفيض نسبة الفقر و الاندماج الاجتماعي و التألق الفردي .

على ضوء كل هذا يمكن طرح إشكالية البحث الرئيسية :

ما هو دور للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل في ولاية مستغانم ؟

و من خلال هذه الإشكالية العامة يمكن طرح بعض الأسئلة الفرعية التالية :

ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

ماهي سياسة التشغيل المتبعة في ولاية مستغانم ؟

ما أثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التشغيل ولاية مستغانم ؟

الفرضيات :

للإجابة على التساؤلات المطروحة و لمعالجة الموضوع تم الاعتماد على الفرضيات التالية :

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور مهم

سياسة التشغيل في مستغانم غير واضحة

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أثر إيجابي على التشغيل في مستغانم

أهمية الدراسة :

تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال معرفة الدور التي تؤديه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم سياسة التشغيل من جهة، و من جهة أخرى معرفة اثر جهود الدولة في انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اجل التخفيض من حدة البطالة .

اهداف الدراسة :

من خلال دراستنا هذه سنحاول التوصل الى معرفة دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم سياسات التشغيل المعتمدة في الجزائر.

المنهج المتبع :

اعتمدنا على المنهج التحليلي و الوصفي للإجابة على التساؤلات المطروحة سابقا .

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية، و المقالات الاكاديمية التي أجريت على التشغيل و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و كذا حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و منها :

" المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية للتخفيف من حدة البطالة في الجزائر"، لكلا من الاستاذين: شهلة قدري، و حليمة السعدية قريشي، حيث تضمنت دراستها مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في التخفيف من حدة البطالة، انطلاقا من البحث في أسباب البطالة، مع تقديم معطيات احصائية حول البطالة في الجزائر، و ابرز اهم الإجراءات المتخذة للتقليل من حدة البطالة .

" أسباب انتشار البطالة و إجراءات مواجهتها في الجزائر "، لكلا من الاستاذين : براق محمد، و بوسبعين تسعديت، حيث تناولت دراستهما مفهوم البطالة و أسبابها، و اشكالها في الجزائر، و كذا الجهود المبذولة لمحاولة القضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر، مع التطرق الى افاق التشغيل في الجزائر و اقتراح بعض الحلول العملية في اطار محاولة القضاء على الظاهرة .

دراسة و تحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء و تطوير المؤسسات و المتوسطة في الجزائر، للأستاذ العايب ياسين، بحيث تناول اهم أوجه الدعم المالي الحكومي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مع إعطاء تقييم شامل لسياسة الدولة الجزائرية في مجال دعمها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في انشاء و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للأستاذ محمد قوجيل، و هي دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشاة في اطار فرع ورقلة، و قد قدم هذا العمل كرسالة اكاديمية مقدمة لنيل شهادة ماجستير بجامعة ورقلة .

خطة الدراسة :

للإجابة على التساؤل المطروح و تحقيق هدف الدراسة تطرقنا الى:

في الفصل الأول:

أولا : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ثانيا : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

في الفصل الثاني:

أولا: الأسس العامة للتشغيل

ثالثا : جهود الدولة من اجل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

رابعا : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل

اما في الفصل الثالث فأخذنا كدراسة حالة حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، من تعريف و أهمية و علاقتها مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد:

تستحوذ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة و كذا المنظمات و الهيئات الدولية و الإقليمية، هذا ما يعكسه الكم الهائل من البحوث التي تتناوله دراسة هذا النوع من المؤسسات، و ذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج و التشغيل و تحقيق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني كما و أنها من أهم مصادر الابتكار و التقدم التكنلوجي. أي أنها تلعب دورا حقيقيا في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية لجميع الدول.

و تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اليوم محور اهتمام السياسات الصناعية الهادفة إلى زيادة مناصب شغل في الدول النامية و الدول المتقدمة على حد السواء مهما كانت فلسفتها الاقتصادية و أسلوب إدارة اقتصادها الوطني. و قد شرعت العديد من المنظمات الدولية و في مقدمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO و البنك الدولي الى رفع شعار دعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة و أقامت لهذا الغرض أقسام و وحدات خاصة بها.

و تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية متميزة في الهيكل الصناعي للدول خاصة المتقدمة و تمارس دورا مهما في تحقيق التنمية الصناعية نظرا لمساهمتها الفعالة في تكوين الدخل القومي و خلق فرص عمل واسعة، و كذا جذب المدخرات و إيجاد فرص كبيرة لإقامة المشاريع ذات التكلفة الرأس مالية المنخفضة.

و قد قامت الجزائر كغيرها من الدول بتوجيه المزيد من الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السنوات القليلة الماضية و هذا من خلال وضع جملة من السياسات و الإجراءات المشجعة، منها حاضنات المشاريع الصغيرة و صناديق تنمية مشروعات الشباب و تأسيس شركات لتطوير مناطق صناعية يتم تخصيصها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أصبحت المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الآونة الأخيرة تلقى اهتمام عالمي نظرا لما تقدمه من توفير مناصب شغل و تحسين الدخل، و نظرا لسهولة إنشائها و مرونتها أصبحت تحتل مكانة هامة و أهمية بالغة في دفع عجلة تقدم الاقتصاد و تطوره و ازدهاره.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لا يوجد تعريف عام بهذا الخصوص و متفق عليه ما بين الدول، فالتعريف يختلف من دولة لأخرى آخذين بعين الاعتبار مختلف المتغيرات الكمية و النوعية.

. تعريف اللجنة الاوربية:

المؤسسات الصغيرة هي التي تضم بين 10عمال إلى 49 عاملا، أجيرا، أما المؤسسات المتوسطة فهي التي تشغل من 50 عاملا إلى 249 عاملا أجيرا، و تتميز باستقلاليتها [1].

. تعريف منظمة العمل الدولية:

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي وحدات تنتج و توزع سلع و خدمات و تتألف غالبا من منتجين مستقلين يعملون في المناطق الحضرية في البلدان النامية، و بعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، و بعضهم يستأجر عمالا و حرفيين و بعضها يعمل برأس مال ثابت، يعتمد على عائد منخفض، و عادة ما دخولا غير منتظمة و فرص عمل غير مستقرة، و يضيف هذا التعريف إلى أنها قطاع غير رسمي بمعنى أنها منشأة ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية أو الإحصائيات الرسمية غالبا.

. تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية:

حسب قانون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 1953 الذي نظم إدارة هذه المؤسسات [2] فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي تلك المشروعات لا تتجاوز 28,5 مليون دولار أمريكي، إلى أن هذه المعايير تختلف تبعا لاختلاف الصناعة حيث تعتمد على استقلالية الإدارة و أن يكون المدير هو مالك المشروع و تتشكل من مجموعة من الأفراد و محلية النشأة، بحيث يكون أصحاب المشروع قانطين في منطقة واحدة، و هذا حسب تعريف الولايات المتحدة الأمريكية.

تعريف بلدان جنوب شرق اسيا:

تعتمد بلدان جنوب شرق اسيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على دراسة حديثة حيث قام "بروش" و "هيمنز" بتصنيف و يعتمد بصفة أساسية على معيار العمالة و اصبح هذا التصنيف معترف به بصفة عامة لدى هذه الدول و هذا التصنيف متمثل في الجدول التالي:

[1] عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الوحدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 88 _ص 144.

[2] أنور طلبة، العقود الصغيرة للشركة و المقاولة و التزام المرافق العامة، المكتب الجامعي الحديث، الجزائر، 2003، ص 22.

الجدول رقم (1_1): تصنيف بروتش و هيمنز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدد العمال

عدد العمال	نوع المؤسسة
من 1 الى 9 عمال	مؤسسة عائلية
من 10 الى 39 عامل	مؤسسة صغيرة
من 50 الى 99 عامل	مؤسسة متوسطة
من 100 عامل فاكثر	مؤسسة كبيرة

المصدر: صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة و دورها في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية، مصر 1953، ص 14.

أما فيما يخص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

فقد اعتمدت في هذا التعريف على معياري عدد العمال و الجانب المالي، حيث أشارت الجريدة الرسمية المادة الرابعة:

" يقصد بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع و / أو الخدمات، التي تشغل من 1 إلى 250 عامل و رفع أعمالها السنوي لا يتجاوز 2 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100 و 500 مليون دينار "[1].

و قد تم التمييز بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لعام 2001.

و الجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (1_ 2): تصنيف المؤسسات حسب القانون التوجيهي بالجزائر عام 2001

المواصفات	المتوسطة	الصغيرة	المصغرة
عدد العمال	250 – 50	39 _ 10	9 _ 1
رقم الاعمال	200 مليون – 2 مليار	200 مليون	20 مليون
الحصيلة السنوية	100 مليون _ 500 مليون	100 مليون	10 مليون

المصدر: عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بلوناس، مشكلات المشروعات الصغيرة و المتوسطة و أساليب تطويرها و دعم قدرتها التنافسية، في الملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، 2003.

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتفق البحوث و الدراسات العلمية و التجارب الميدانية في مختلف البلدان على أهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النهوض بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدول من خلال مساهمتها في انشاء مناصب عمل، و تنويع النسيج الاقتصادي و التكنولوجي عن طريق تنمية الإنتاج المحلي، الى تنمية و تنويع الصادرات.

[1] خبابه عبد الله، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة _ آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

هذا التوجه أدى بالعديد الى من الدول في السنوات الأخيرة الى اعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، من خلال اعتماد مختلف البرامج و ضبط مجموعة من الاجراءات و القوانين الكفيلة بالتطوير و الترقية، و تجد من بين الأسباب التي أدت الى الاهتمام بهذه المشاريع الصغيرة و المتوسطة

1 _ سهولة تكوين هذه المؤسسات:

لانخفاض الاحتياجات المالية {رأس المال المستثمر} لتمويل هذه المؤسسات، و هذه الخاصية جعت أصحاب المدخرات القليلة و المتوسطة إلى اللجوء إلى إقامة مثل هذه المؤسسات، و يمكن أن تكون على شكل مؤسسة أفراد أو شركات تضامن، كما أن الإجراءات الإدارية المرتبطة بتكوينها تكون مبسطة.

2 _ استقلالية الإدارة:

و يعود ذلك إلى الملكية الفردية أو العائلية أو لعدد محدود من الأفراد لهذه المؤسسات بسبب انخفاض رأس المال المستثمر فيها، هذا يعني استقلالية الإدارة لهذه المشروعات، لأن معظم هذه المشروعات يكون مديرها صاحب المشروع، أي القرار هو بيد صاحب المشروع استقطاب و إرضاء العديد من الأيدي العاملة و الزبائن.

3 _ عدالة التنمية الاقتصادية:

و نقصد بذلك قدرة هذه المؤسسات على الانتشار الواسع بين المناطق و الولايات و الأقاليم، و هذا الانتشار الواسع ساعد على التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف الأقاليم و الولايات و قلص أوجه التفاوت في توزيع الدخل و الثروة بين المناطق، و يساهم في إعادة التوازن السكاني للدولة.

4 _ خلق فرص عمل جديدة:

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قادرة على خلق فرص عمل جديدة [1].

5 _ خدمة المؤسسات الكبيرة و تنميتها:

فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعمل على خلق تكاليف الإنتاج و زيادة القيمة المضافة و إعداد العمال المهرة و إكسابهم الخبرة و المهارة، و انتقالهم للمشاريع الكبيرة ذات الأجور المرتفعة، و هي بذلك تخدم المشاريع الكبيرة.

6 _ ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية:

باستحداث أنشطة اقتصادية سبعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل و كذا إحياء أنشطة اقتصادية ثم التخلي عنها كالصناعات التقليدية.

[1] فاطمة احمد حسن عاشور، " جدوى تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة المدية، العدد 41، (ربيع 2009)، ص 6 ،ص 8.

7 _ الفعالية في التسيير:

تتبع المؤسسات و المتوسطة في الغالب طرقا للتسيير لا تتميز بالتعقيد، بل بالسهولة و السيولة فيما يخص الهيكل التنظيمي.

8 _ الكفاءة الاقتصادية:

في السنوات الأخيرة هناك اتجاه دائم و مستمر في التحول من المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، خاصة مع التحول الاقتصادي نحو قطاع الخدمات.

9 _ المساهمة في تشغيل الشباب بتكلفة منخفضة نسبيا اذا ما قورنت بتكلفة مناصب العمل بالمؤسسات الكبرى [1].

10 _ الاعتماد على الموارد الإنتاجية المحلية مما يساهم في التقليل من الاستيراد [2].

11 _ سهولة توزيع منتجات هذه المؤسسات يقلل من تكاليف التخزين، مما يأدي الى تسويق السلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة [3].

12 _ استيعاب القدرة الكامنة لدى الافراد خاصة منهم ذوي الكفاءات و المهارات [4].

13 _ احداث التوازن الجهوي [5].

14 _ تدعيم النسيج الاقتصادي و خلق بعض التوازن

15 _ تساعد على الاستقرار الاجتماعي لكثير من الافراد عن طريق خلق مناصي عمل [6].

16 _ تدعيم المؤسسات الكبرى في نشاطها عن طريق ما يعرف بالمناولة

17 _ تفاعلها المباشر مع المستهلك.

18 _ الابداع و الابتكار.

19 _ مساهمة هذه المؤسسات في حماية البيئة.

---

[1] عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية: منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارية، 2005، ص 33.

[2] رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، الجزائر، اتيراك للطباعة و النشر، 2008، ص 53 .

[3] لرقط فريدة، بوقاعة زينب، بوروبة كاتيا، دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقات تنميتها، ملتقى دولي: تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، جامعة سطيف، 25 _ 26 ماي 2003، ص 120.

[4] خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، آلية لتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، 20013.

[5] نفس المرجع السابق.

[6] نفس المرجع السابق.

20 _ خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني [1].

21 _ انهيار الأوضاع المالية: خاصة في الدول النامية، و بالتالي ضعف القدرات الاستثمارية و عدم قدرة المؤسسات الكبيرة على الاستمرار و البقاء [2].

22 _ التحولات الاقتصادية العالمية: و التي جاءت ببرنامج التحويل الهيكلي مثل الخوصصة، التي قد نعتبرها بانها كانت السبب و العامل الأساسي الذي أدى الى ضرورة تنمية و تطوير تلك المؤسسات، و ذلك كله في اطار الدور المتزايد للقطاع الخاص [3].

و في اطار التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من تسعينيات القرن الماضي تم إعطاء مجال أوسع و دعم اكبر لنمو و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يظهر ذلك من خلال إعطائها حيزا هاما في السياسة الاقتصادية بظهور عددا من الهياكل التي تهتم ببرامج اعدت خصيصا لدعم هذه المؤسسات [4].

و تضم الجزائر حوالي 700 الف مؤسسة صغيرة و متوسطة، تشغل أكثر من سبعة ملايين شخص حسب الاحصائيات الاخيرة لسنة 2012.

ان زيادة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2003 _ 2010) أدى الى تحقيق زيادة في القيمة المضافة بنسبة معتبرة قدرت ب 35 بالمئة.

و اثر ذلك على تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (1 _ 3): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المؤسسات	342788	376767	410959	519526	570838	607297	659660	700000	711832

المصدر: الديوان الوطني للإحصائياتdz. ons .www.

_ تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قاطرة التنمية المعاصرة لكثير من دول العالم لما تتميز به من خصائص كمرونة الإدارة و القدرة على التحكم في شروط الإنتاج و السيطرة على قوى العرض و الطلب فإننا نرى ان المدخل الصحيح لإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري و تكييفه مع متطلبات الأسواق الدولية يتمثل في الاهتمام البالغ بتأهيل هذه المؤسسات و منحها الدور القيادي في تعزيز التنمية المستديمة من خلال تحسين

[1] نفس المرجع السابق.

[2] لرقط فريد، بوقاعة زينب، بوروبة كاتية " دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقات تنميتها (تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة ص 120).

[3] نفس المرجع السابق.

[4] محمد زيدان 2002، أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال الصناعات التقليدية و الحرفية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، الاغواط 8 _ 9 افريل 2002، ص 24.

و دعم قدرتها التنافسية و اكسابها لعناصر التسيير الراشد باعتماد و الابتكار التكنلوجي و الارتقاء بالإنتاج الوطني الى افاق معايير الجودة العالمية [1].

في ضوء هذه الاحصائيات يمكننا القول ان أهمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة في البلدان المتقدمة و النامية على حد سواء ترجع بالأساس الى مدى قدرتها على تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تسعى اليها هذه الدول، كتكوين الإطارات و توفير مناصب الشغل و ترشيد استخدام الموارد و تحقيق التوازن الجهوي في التنمية.

المطلب الثالث: عناصر و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات يكمن ذكرها فيما يلي:

1_ سهولة التأسيس (النشأة):

تستمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات راس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب و تفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، و هذا ما يتناسب و البلدان النامية، نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل [2].

2_ الاستقلالية في الإدارة:

عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير و هذا ما يجعلها تتسم بالمرونة و الاهتمام الشخصي من قبل مالكها.

3 _ سهولة و بساطة التنظيم:

تظهر هذه الخاصية أكثر في المؤسسات المتوسطة أين نكون أمام عدد أكبر من العمال (مقارنة مع المؤسسات الصغيرة و المصغرة)

4_ مركز التدريب الذاتي:

تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف الازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب اثناء العمل.

[1] روينة عبد السميع، حجازي عبد السميع، 2006، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق شركات راس المال المخاطر، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، شلف 17_ 18 افريل 2006.

[2] خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة_ الية لتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة مسيلة _ الجزائر 2013، ص 37.

5_ تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز لقلة التعقيد:

و هو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا و نزولا بين إدارة المؤسسة و عمالها، اما خارجيا فنظام المعلومات يتميز لدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا [1].

6_ جودة الإنتاج:

ان التخصص الدقيق و المحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم انتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية و مهنية.

7_ توفير الخدمات للصناعات الكبرى:

ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة (منتجات محدودة ايدي عاملة).

8_ قصر فترة الاسترداد:

و هي عبارة عن الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع تدفقاته النقدية لذا فالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة تتمكن من استرداد راس المال المستثمر فيها في فترة زمنية اقصر من غيرها من الشركات نتيجة ل [2]:

_ صغر حجم راس المال المستثمر

_ سهولة التسويق

_ زيادة دورات البيع

_ قصر دورة الإنتاج

9_احد اليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي:

ان اقامة المشروعات الصغيرة و التي تتطلب مهارات إدارية متواضعة و استثمار بسيط تعتبر مكان هاما يسمح للمرأة من ان تصبح أداة إنتاجية فاعلة من خلال المشاركة في مشاريع صغيرة و المساهمة في العملية الإنتاجية.

_ صغر حجم رأس المال نسبيا نطرا لصغر حجم المؤسسة، و لأنها لا تحتاج لمساحة كبيرة لأداء نشاطها و لانخفاض احتياجاتها من البنية الأساسية و الاعتماد تكنولوجيا بسيطة عند بدايتها [3].

---

[1] نفس المرجع السابق ص 38.

[2] نفس المرجع السابق ص 39.

[3] فوزي شوق، السعيد بركة، " دراسة تحليلية لواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، ملتقى حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المستدامة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2012، ص 6.

_ صغر الحجم و قلة التخصص في العمل، مما يساعد على المرونة و التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية و الوطنية [1].

_ بساطة الهيكل التنظيمي، حيث تدار المؤسسة من قبل صاحبها و العلاقة بين وظائف المؤسسة تكون أقل رسمي [2].

_ ارتفاع قدرتها على الابداع و ذلك لارتفاع قدرة أصحابها على الابداعات الذاتية في مشروعاتهم، بالإضافة الى ذلك فإنها تشجع عمالها و ابداء الراي و الاستفادة من مقترحات و تجارب الاخرين [3].

_ استخدام تقنية إنتاجية اقل تعقيدا و اقل كثافة راس مالية، و لهذا فهي تعتمد نسبيا على اليد العاملة [4]

_ روح المبادرة و الابتكار بإمكانها انشاء العديد من الوحدات الصناعية، التي تثوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع خاصة الاستهلاكية منها.

_ قدرة تأقلمها مع المحيط الخارجي و امتداد نشاطها الى المناطق النائية إضافة الى قلة الانتشار الجغرافي [5].

_ الانخفاض النسبي للتكاليف الرأسمالية في مرحلة الانشاء، و قلة التدرج السلطوي.

_ مرونة التفاعل مع المناخ الاستثماري.

المطلب الرابع: مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجانب الأرحب من مساحة النشاط الاقتصادي داخل الاقتصاد الوطني في سائر انحاء العالم، و تمارس هذه المؤسسات أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي سواء الصناعي أو التجاري أو المقاولات أو الزراعي و يمكن توضيح المجالات التي يمكن ان تعمل فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النحو التالي:

1_ المجال الصناعي:

يقصد بالمؤسسات الصناعية هي تلك المؤسسات التي تقوم بتحويل المواد الخام الى مواد مصنعة او نصف مصنعة او تحويل المواد نصف مصنعة الى مواد كاملة التصنيع او تجهيز المواد كاملة الصنع و تعبئتها و تغليفها و تتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط المؤسسات الصغيرة من:

---

[1] عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان، " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من أزمة البطالة "، ملتقى استراتيجية الحكومة، في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية، المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، بدون تاريخ.

[2] فوزي شوقي، نفس المرجع السابق، ص 7.

[3] مرجع سبق ذكره، ص 6.

[4]. زغيب شهرزاد، عيساوي ليلة ن مداخلة بعنوان المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الجزائر واقع و افاق، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية يومي 08 _ 09 افريل 2002، جامعة عمار ثليجي الاغواط.

[5] عبد المجيد تيماوي، مصطفى بن نوي، مداخلة بعنوان دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم المناخ الاستثماري _ حالة الجزائر، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 افريل 2000، جامعة عمار ثلجي _ الاغواط.

أ / المؤسسات ذات المنتجات السريعة للتلف: تعبئة العصائر، صناعة حفظ الخضار و الفواكه و اللحوم و الأسماك ...

ب / المنشآت التي تنتج سلعا ذات مواصفات خاصة حسب طلب المستهلك: خياطة الملابس، ورش الاثاث الخشبي و المعدني.

ج / المؤسسات ذات الأنشطة التي تعتمد على العمل اليدوي: صناعة الحرف و الفخار و الاواني الزجاجية.

د / المؤسسات ذات المنتجات التي تكوم مدخلاتها منتشرة في أماكن متعددة: تقطيع الأشجار، اعمال المقاولات.

2 _ المجال الزراعي:

ينحصر عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذا المجال في:

أ / المشروعات الزراعية: الفواكه _ الخضر _ الحبوب _ البيوت المحمية _ الأعشاب الطبية.

ب / مشروعات المنتجات الحيوانية: معامل الجبن و منتجات اللحوم و الالبان و الجلود و الفراء.

ج / الثروة السمكية: صيد الأسماك _ إقامة مزارع تربية الأسماك _ مخازن تبريد الأسماك.

3 _ المجال التجاري:

يعتبر اكثر المجالات التي تتناسب و طبيعة الاعمال الصغيرة و المتوسطة و تشمل: التجارة العامة _ تجارة الجملة _ تجارة التجزئة _ التجارة المخصصة _ تجارة الخدمات.

4 _ مجال الخدمات:

و تشمل الخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، خدمات التدريب، خدمات الصيانة، و التشغيل او خدمات النظافة و حماية البيئة من التلوث و خدمات النقل و التحميل و التفريغ، خدمات الدعاية و النشر و الإعلان أو خدمات الكمبيوتر، الخدمات الاستشارية، إقامة الورش ذات التقنية الحديثة، او المستودعات و المخازن المبردة لخدمات الغير، او الأسواق المركزية و المراكز التجارية او المطاعم المتميزة. كذلك: المطابع و التصوير و الالة الكاتبة و الدهان و الطلاء و اصلاح السيارات و قطع الغيار و عمليات الصيانة الدورية.

إقامة و إدارة و تشغيل المستشفيات او المستوصفات او المصحات، و كذا الأنشطة التجارية.

5_ مجال المقاولات: مثل:

_ مقاولات المشاريع الميكانيكية مقل المصانع لمحطات تحلية المياه و مقاولات الانشاءات المدنية و الاشعال البحرية.

_ مقاولات الانشاءات المدنية كالمباني أو تركيب المباني الجاهزة او المطارات او الطرق او الجسور او السدود او الموانئ او شبكات المياه و المجاري.

_ مقاولات المشاريع الكهربائية و شيكات النقل و توزيع التيار الكهربائي او الالكترونيات.

6 _ التعدين:

عادة ما يقوم المشروع الصغير بإحدى عمليات أنشطة المناجم او المحاجر باعتماده على المجهود البشري بصفة أساسية لاستخراج الخامات التي توجد قريبة من سطح الأرض او من البحار ثم اجراء بعض العمليات عليها دون استخدام وسائل التكنولوجيا المعقدة.

و الجدول التالي يبين التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصيرة و المتوسطة

الجدول رقم (1 _ 4) : التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الولايات

الترتيب	الولاية	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2008
01	الجزائر	29167
02	وهران	17561
03	تيزي وزو	12680
04	سطيف	9485
05	بجاية	9639
06	بومرداس	7936
07	تيبازة	7699
08	البليدة	7614
09	قسنطينة	7170
10	شلف	6705

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

_ نلاحظ من خلال الجدول ان عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يحتل الصدارة في الجزائر العاصمة اذ بلغ عددها29167 مؤسسة، و ذلك راجع الى الإمكانيات المادية و المالية المتوفرة في تلك الولاية و المتوفرة لفئة الشباب، ثم تليها وهران ب 17561 مؤسسة، بينما بلغ عدد المؤسسات في تيزي وزو 12680 مؤسسة، سطيف ب 9485 مؤسسة، بجاية ب 9639، بومرداس ب 7936، تيبازة ب 7699، و بلغ عدد المؤسسات بالبليدة 7614 مؤسسة، قسنطينة ب 7170 مؤسسة، و أخيرا بلغ عدد المؤسسات في شلف 6705 مؤسسة.

المبحث الثاني: التحديات و الحلول التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

رغم كل ما يقال عن مميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و على نحو يرغب الكثير في اقامتها الا انه في نفس الوقت تثار توليفة واسعة من المشكلات من حيث شدتها و خطورتها التي قد تعوق، بل تحد من إمكانية انطلاق هذه المشروعات.

المطلب الأول: اختلالات تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

_ مر تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ب 3مراحل:

المرحلة الأولى (1963 – 1982):

اعتمدت الجزائر غداة الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوة الاقتصادية للتنمية و إعطاء الأولوية للقطاع العام على القطاع الخاص، و بقى تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية.

المرحلة الثانية (1982 _ 1988):

حظى القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون الاستثمار لسنة 1982 بدوى في تحقيق اهداف التنمية الوطنية الى انه لم يشجع على انشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمار مما أدى الى توديه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة او مضاربية.

المرحلة الثالثة (انطلاقا من سنة 1988):

بسبب النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات دفعت الى تبني اقتصاد السوق كخيار بديل. و من اجل ذلك:

_ صدر قانون النقد و القرض 14 أفريل 1990 مكرسا مبدا حرية الاستثمار الأجنبي و تشجيع كل اشكال الشراكة.

صدر قانون ترقية الاستثمار (APSi) في 1993_ 10_ 05 لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد و الذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين و الاجانب امام القانون، الحق في الاستثمار بحرية، انشاء وكالة لدعم الاستثمارات و متابعتها .

_ صدر الامر رقم 01-03 في سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار و القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 12_12_2001 و الذي يهدف الى تحسي المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة صعوبات سواء كان ذلك عند الانشاء (التأسيسي) او اثناء مباشرة نشاطها و يمكن تلخيص اهم المشاكل فيما يلي [1] :

1 _ المشكلات و الصعوبات الإدارية:

و التي تتمثل في جهل او عدم التمكن من تقنيات التسيير فكثيرا من الأشخاص يلجؤون الى الخلط بين الاعمال الخاصة بهم و الاعمال الخاصة بالمشروع، مما يؤدي الى اختلاط الذمة المالية.

_ صعوبات الإجراءات الإدارية و التنفيذية للحصول على قبول للمشروع و تنفيذه.

2 _ ارتفاع مساهمات ارباب العميل في مجال دفع مصاريف التأمين، مما أدى بأصحاب المشاريع بالامتناع على توظيف العمال او التقليل من توظيفهم.

3 _ ارتفاع معدلات الضريبة على رقم الاعمال، الدخل و الأرباح.

و فيما يلي جدول يلخص أسباب هذا الفشل و ظروفه حسب أصحاب العمل و الدائنون [2] .

جدول رقم (1 _ 5) أسباب فشل المؤسسات التجارية الصغيرة حسب أصحاب العمل و الدائنون .

_	النسبة المئوية للشركات المتضررة	_
أسباب الفشل و ظروفه	اراء أصحاب المؤسسات	اراء الدائنين
الكساد التجاري	68	29
عدم كفاءة الإدارة	28	59
عدم كفاية راس المال	48	33
الديون الهالكة	30	19
المنافسة	40	9
الهبوط في قيمة الموجودات	32	6
الموقع السيء للشركة	15	3
الفوائد المرتفعة على الاقتراض	11	2
تغيير غير ملائمة في منطقة العمل	11	2

المصدر: كليفورد بومياك، أسس إدارة الاعمال التجارية الصغيرة، ترجمة رائد السمرة، مركز الكتب الأردني، عمان الأردن 1989، ص 40 .

_ من خلال الجدول نلاحظ ان الأسباب الرئيسية و الأساسية لفشل هذه المؤسسات هي سوء الإدارة و عدم كفاية راس المال، لكم أصحاب الاعمال التجارية الفاشلة لا يرون أنفسهم بنفس الطريقة التي يراهم بها

[1] جبار محفوظ" المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها "، ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم، ص421

[2] كليفورد بومياك، أسس إدارة الاعمال التجارية الصغيرة، ترجمة رائد السمرة، مركز الكتب الأردني، عمان الأردن 1989، ص 39 .

الاخرون، و نادرا ما يعترفون بفشلهم او عدم قدرتهم على إدارة مؤسساتهم بشكل فعال، بل في الغالب يعزون فشلهم الى أسباب أخرى، كالموقع السيء و المنافسة الشديدة و ... الخ [1] .

4 _ المشكلات التسويقية: و التي يمكن حصرها فيما يلي:

_ نقص الخبرة في هذا المجال و الإمكانيات و المعلومات و عدم القيام بالبحوث التسويقية نظرا لارتفاع تكاليفها.

_ ظهور المنتجات البديلة باستمرار و باقل التكاليف.

_ انخفاض الامكانية المالية لدى المؤسسات يؤدي الى ضعف الكفاءة التسويقية.

_ عدم توفير الحوافز المالية و الإدارية بالقدر الكافي لتمكين السلع الوطنية من منافسة السلع الأجنبية في الأسواق الخارجية و حتى في السوق المحلي [2] .

5 _ المشكلات التمويلية:

يواجه صغار المستثمرين صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل الازم لاستثماراتهم بالحجم المناسب و الشروط الميسرة عند تأسيس او توسيع مشروعاتهم.

و عموما يمكن اختصار المشكلات التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في:

_ صعوبة الحصول على القروض بسبب:

1 _ تعقد الإجراءات الخاصة بالحصول عليها.

2 _ وجود ضمانات تعجيزية و التي تكون في بعض الأحيان غير متوفرة امام أصحاب المشاريع، كاشتراط ضمانات عقارية او عينية.

3 _ ارتفاع أسعار الفوائد.

6 _ المشكلات الفنية:

عادة ما تعتمد هذه المشاريع على قدرات و خبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية، كما انها تلجأ عادة الى استخدام أجهزة و معدات قد تكون بدائية او اقل تطورا عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة، او لا تتبع أساليب الصيانة او الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين جودة منتجاتها بما

[1] نفس المرجع السابق، ص 42.

[2] عيسى بن ناصر، الاعمال كآلية لدعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير جامعة قسنطينة، مجلة العلوم الإنسانية، دورية دولية علمية تصدرها جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 18 مارس 2010 الإيداع القانوني 21 / 2000 ص 58.

يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية. كما ان اختيار المواد الخام و مستلزمات الإنتاج الازمة لأعمال هذه المؤسسات قد لا يخضع لمعايير فنية و هندسية مدروسة [1] .

و فيما يلي جدول يلخص أسباب فشل هذه المؤسسات من وجهة نظر بعض الكتاب

الجدول رقم (1 _ 6): عوامل فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من وجهة نظر بعض الكتاب

Sharon nelton	W . Gibb Dyer	Harold p . Welsh	Jenet Hariss _ Lange
عدم المعرفة بكيفية إدارة المشروع	عدم القدرة على التفكير الاستراتيجي	ادعاء أسباب خارجية للفشل	عدم القدرة على توفير راس المال
قصور في التعامل مع الغير	ضعف شبكة الاعمال بين موارد المشروع	ضعف التخطيط	نقص العمالة المدربة
ضعف التمويل و إدارة الأموال	ضعف علاقات التضامن مع الغير	عدم توافر المعلومات المناسبة	صعوبة الحصول على عقود عمل مع الحكومة
نقص التخطيط الاستراتيجي	عدم القدرة على تكوين فريق	ضعف التوجيه في السوق	ارتفاع تكلفة توجيه تكنلوجيا خاصة
قصور في الاتصال بالبيئة الخارجية	ضعف القدرة على التغيير و اقناع الاخرين	عدم القدرة على مسايرة التطورات	عدم توافر عمالة مؤهلة للعمل في مجال الخدمات
عدم وجود معاونين للمدير	التأخير في تنفيذ بعض التصرفات	تعدد الأدوار التي يقوم بها رواد الاعمال	ضعف التدفق النقدي

المصدر: هالة محمد لبيب عنبة " إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، 2002، ص43 .

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ان التغيرات التي فرضتها التحولات الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية تمثل احد ابرز التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تتلخص في ظاهرة العولمة الاقتصادية و التي تسعى الى جعل السلع و الخدمات و عوامل الإنتاج تنتقل بكل حرية عبر ارجاء العالم او بعبارة أخرى إقامة سوق عالمية قائمة على فتح الأسواق المحلية للمنتجات الأجنبية مما يعني الزيادة المحلية للمنتجات الأجنبية مما يعني الزيادة الشديدة في المنافسة من قبل المنتجات الأجنبية مما يؤدي الى فقد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للعديد من الفرص في السوق المحلية التي أصبحت مفتوحة على مصراعيها المنتجات الأجنبية و من جانب اخر يصبح من الصعب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية ان تتنافس المنتجات الاجنبية في بلادها و ذلك بسبب عاملين أساسيين هما: الجودة و التكلفة.

[1] فاطمة احمد حسن عاشور، " جدوى تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة المدية، العدد 41، (ربيع 2009)، ص 6، ص 8.

و من بين التحديات التي قد تعيق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهما:

1 _ التكتلات الاقتصادية العالمية: نعلم ان الأقطاب الثلاثة أصبحت تسيطر على العلاقات الاقتصادية بين الدول.

2 _ منظمة التجارة العالمية: و التي تحث على التجارة الدولية مما يزيد من شدة المنافسة امام المؤسسات الصغيرة.

3 _ اتفاقيات الشراكة مع الدول الأجنبية: و التي تقود الى الغاء الرسوم الجمركية على منتجات الدولتين المتشاركتين.

4 _ ضالة حجم التمويل: و هذا راجع لعدم وجود مرونة لمنح القروض للمؤسسات الصغيرة من طرف القطاع المصرفي نتيجة شروط القروض و الضمانات المفروضة، بالإضافة الى عدم وجود تنوع في قنوات الائتمان حسب نوع و استخدام القرض و درجة أهمية الصناعة.

5 _ عدم وجود سياسة موحدة لتنمية و دعم المؤسسات الصغيرة: حيث تحتاج هذه المؤسسات الى استراتيجية واضحة و سياسة موجدة.

6 _ صعوبة إيجاد المكان الدائم و المناسب لإقامة المؤسسة بسبب ارتفاع أسعار المباني و الأراضي او انعدامها بالإضافة الى ارتفاع تكلفة الحصول على مقومات عوامل الإنتاج الأخرى.

7 _ صعوبة الإجراءات الإدارية لقبول المشروع.

بالإضافة الى ما سبق نجد كذلك بعض المشاكل المرتبطة ببيئة المؤسسة الداخلية مثل:

_ غياب او ضعف نظام المعلومات و سوء التحكم في تقنيات التسيير يجعل المؤسسة الصغيرة غير قادرة على المنافسة و التكيف مع المتغيرات البيئية، بالإضافة الى انعدام او صعوبة الحصول على المعلومة الاقتصادية ينعكس سلبا على تجسيد فرص الاستثمار.

_ القصور في الجوانب الفنية و ضعف المهارات الإدارية، سياسة التوسع غير المخطط، ضعف الخبرة التسويقية، عدم توافر فرص التدريب الجيد ... الخ.

المطلب الرابع: الحلول المعالجة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و من بين الحلول المعالجة للمؤسسات نجد:

1_ قضية التمويل:

_ حل قضية الديون العالقة حصوصا بالنسبة للمؤسسات المستثمرة في الإنتاج و القادرة على زيادته، أي جدولة الديون بفوائد منخفضة.

_ تفعيل برامج دعم فوائد القروض للصناعة و الحرف و السياحة و الزراعة و التكنولوجيا من خلال رفع سقف الاقتراض و خفض الفوائد.

_ خلق صناديق مالية تساهم في تحميل مخاطر الاستثمارات الجديدة و انشاء برامج دائمة لدعم الصادرات و حمايتها و ضمانتها.

2 _ التسويق و الإدارة:

_ إعادة النظر بكل الاتفاقيات التجارية الخارجية و خاصة تلك المتعلقة و المنعقدة مع الدول العربية الشقيقة.

_ العمل على خفض هامش الربح و بالتالي الأسعار للسلع لجعلها تكسب صفة تنافسية.

_ اطلاق و تنفيذ برامج شاملة للتدريب المستمر للعاملين في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نظرا للنقص الفادح في هذا المجال.

الخلاصة:

من خلال تطرقنا الى مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و اهم الاشكال و الخصائص التي تتميز بها و كذا دورها و أهميتها في تحقيق اهداف اقتصادية و اجتماعية متعددة، تبينت لنا صعوبة إعطاء تعريف واحد لهذه المؤسسات و يعود سبب ذلك الى التباين و الاختلاف في درجة النمو الاقتصادي من دولة الى أخرى و اختلاف طبيعة النشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات في الدولة نفسها هذا ما جعل البلدان و المنظمات الاقتصادية العالمية المهتمة بهذا القطاع تعتمد على جملة من المعايير الكمية و النوعية لتحديد تعريف هذه المؤسسات التي اخذت عدة اشكال و خصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة و ذلك من خلال دراستنا لأنواع التصنيفات المعتمدة في تحديد اشكال و خصائص هذه المؤسسات، و نظرا للأهمية البالغة التي تحققها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، أصبحت ميزة مختلف الدول باختلاف درجة تطورها و تقدمها حيث اولت لها اهتماما خاصا من خلال وضع برامج و سياسات لترقيتها و تأهيلها، و هذا بغرض إزالة جميع الصعوبات و المشاكل التي تعرقل من انتشارها في شتى المجالات.

_تمهيد:

يعد الاهتمام بقضايا التشغيل من اهم التحديات التي تواجهها دول العالم بما فيها الجزائر، الامر الذي يحتم عليها توفير الشروط الازمة و وضع هياكل قوية و متخصصة و انتهاج استراتيجيات اقتصادية رشيدة تسمح لها بتحقيق الأهداف المرجوة

لقد تميز سوق الشغل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينات الى غاية عام 1999 بانخفاض الواردات و حجم الاستثمارات الذي ساهم في تدهور التشغيل بحيث انه ارتفع عدد المسرحين سنة 1986 إلى 50000 عامل و ذلك خلال الازمة الاقتصادية العالمية

و من اجل التصدي لهذه الظاهرة كان على الدولة الجزائرية انتهاج سياسة واضحة، حيث تم تسطير عدة برامج و اليات ساهمت في ترقية التشغيل

و من بين هذه الآليات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المبحث الأول: ماهية التشغيل

ان سياسة التشغيل لا تعتبر من سياسات الاقتصاد الكلي، كما انها ليست سياسة قطاعية مثل السياسة التعليمية أو الصناعية أو الصحية أو الفلاحية و كذلك هي ليست سياسة لسوق العمل، و انما هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات تصمم و تطبق على مستوى كل من السياسات السابقة الذكر أي أنها تندرج ضمن كل من سياسات الاقتصاد الكلي و من السياسات القطاعية، فصلا عن سياسة اقتصاد السوق و يكون الهدف من هذه الإجراءات ان تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل و تحقيق التشغيل الكامل، و نجد هذه السياسات تتمحور ضمن السياسة العامة للدولة ضمن مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: مفهوم التشغيل

هناك عدة تعريفات بالنسبة للتشغيل، و التي نذكر منها:

_ هو المجهود الإيرادي الواعي الذي يقوم به الفرد يهدف الى انتاج سلع و خدمات الاشباع حاجاته و من ثم فان أي مجهود لغير هدف لا يعتبر عملا .

_ التشغيل أو العمل يعرف بأنه إلحاق الفرد بمنصب عمل للقيام بمهمة معينة مقابل أجر يشترط في الفرد أن يكون:

1 _ قادر على العمل.

2 _ تسوية وضعيته من جهة الخدمة الوطنية.

3 _ ان لا يقل سنه على 16 سنة [1].

4 _ ان يتمتع بالحقوق المدنية.

_ يقصد بالتشغيل توفير عدد من الوظائف و مناصب العمل في شتى ميادين النشاط الاقتصادي، و مختلف مستويات العمل بالشكل الذي يلبي أكبر عدد من طلبات العمل و اليد العاملة.

التشغيل يعني عدد الأفراد الذين هم في سن العمل و لديهم وظائفهم.

_ يعني كافة عمليات التأثير التي يحدثها الانسان من نشاد جسدي أو ذهني يشغل بها وقته مقابل اجر.

_ ان التشغيل بمفهومه الحديث لا يعني عكس البطالة، كما انه لا يعني العمل فقط بل يشمل الاستمرارية في العمل و ضمان التعيين و الراتب للعامل تبعا لاختصاصه و مؤهلاته و التي يتوجب على المؤسسة الاعتراف

[1] محمد بومخلوف اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية ديوان المطبوعات الجامعية للجزائر رقم النشر 09/91 ، ص 183.

بها، كما ان التشغيل يعطي الحق للعامل في المشاركة و التمثيل في التنظيمات الجماعية و حثه في الخدمات الاجتماعية [1].

إن الفهم الشامل للتشغيل حجما، نسبتا، و هيكلا يعتبر مطلبا من المطالب الملقاة على عاتق الجهاز المشرف على شؤون الأفراد، و هذا الفهم الشامل يحتاج إلى تحليل هيكل التشغيل، و الذي يبدأ بعملية حصرية مبدئية لعدد العاملين الموجودين في البلد، لتحديد مستويات العمالة و التعرف على القطاعات التي تعاني من نقص في بعض المهارات، و كذلك التي تواجه زيادة في العمالة لإبراز و استخلاص أهم العوامل المؤثرة في هيكل العمالة لإعادة النظر في ذلك، و كيفية إحداث التغيير الممكن، و من أهم العوامل المؤثرة في هيكل العمالة سواء كانت داخلية أو خارجية فيما يلي:

. درجة التدخل الحكومي و القوانين التي تنظم شؤون العاملين و السياسات العامة للتوظيف.

. درجة التقدم التكنولوجي.

. درجة انتشار التخطيط للقوة العاملة.

. مستويات الأجور المدفوعة في سوق العمل.

فهيكل العمالية يعتبر المرآة العاكسة للبلد و كفاءته في رسم سياسات التشغيل.

_ هو كافة عمليات التأثير التي يحدثها الانسان من نشاط بدني أو جسدي يشغل بها وقته لقاء اجر [2].

المطلب الثاني: أهمية التشغيل

تكمن اهمية التشغيل في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و تقليص حجم البطالة و القضاء على الفقر و الحد من الاثار الاجتماعية التي يكمن ان تنجر عن إجراءات التعديل المعلن عنها، لتامين الاستقرار الاقتصادي، حيث يعتبر التشغيل او العمل العنصر الأساسي لتشكيل هذا العالم، كما انه يعد مصدرا لكل انتاج و ثروة، فبواسطته اقام الانسان علاقاته الاجتماعية و نمت المجتمعات و ازدهرت الحضارات [3]

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 37.

[2] سمية يونس، اتجاهات خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل، مذكرة ماجستير، كلية الآداب و علوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، 2007، بسكرة، ص 76 .

[3] خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي: المشكلة ... و الحل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2008، ص 15.

المطلب الثالث: ضرورة التشغيل

_ بالنسبة للفرد لأنه عنصر فعال في المجتمع و لا يكون عالة عليه حيث يكتسبه الاستقرار النفسي و الابتعاد على البطالة.

_ بالنسبة للمؤسسة فالنقل يحقق أهداف هي مؤسسة من خلال:

زيادة في حجم الإنتاج.

تحسين نوعية الإنتاج.

محاولة تخفيض تكاليف الإنتاج بالنسبة للدولة.

المطلب الرابع: تقسيمات و مراحل التشغيل

يمر التشغيل بعدة مراحل منها:

1 _ وضعية التشغيل في مرحلة التسيير الذاتي (1962 _ 1966):

اتسمت هذه الفترة عموما بضعف الاستخدام الزراعي و الصناعي على حد سواء ففي القطاع الزراعي تشير الاحصائيات الى ان عدد العمال لهكتار قطاع التسيير الداني هو 0.098 عاملا مقابل 0.309 عاملا في القطاع التقليدي.

و نظرا لاعتماد القطاع المسير ذاتيا على العمالة الموسمية فان البطالة التي كانت سائدة على العموم هي البطالة الموسمية حيث ان 1.154.000 شخصا يعملون فقط 30 يوما في السنة (سنة 1967) الى جانب ما يزيد عن مليون شخص بطالة مقنعة و من 50.000 الى 100.000 تعطلا كاملا [1].

و بالنسبة لقطاع الصناعة المسير ذاتيا و الذي كان عبارة عن 330 مؤسسة صغيرة عام 1964 ي 3000 عامل.

و هو عدد قليل بسبي عدم مغادرة الشركات الأجنبية للبلاد مباشرة بعد الاستقلال

2_وضعية التشغيل في مرحلة الاقتصاد المسير:

و ابتدآ من عام 1967 طرحت استراتيجية للتنمية و ارتكزت على ثلاث محاور:

1 _ الأهداف الاستراتيجية و اهم هدف استراتيجي وضعه المخططون و المسيرون عن التنمية هو القضاء النهائي على البطالة بحلول عام 1980.

2 _ وظائف التصنيع.

3 _ المسالة الزراعية.

[1] محمد بو مخلوف، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية ديوان المطبوعات الجزائرية رقم النشر 91 / 09 ص 183.

و بالتالي فان هذه المرحلة كانت تهدف الى بناء قاعدة صناعية للحديد و الصلب و البتروكيمياء و تنمية الصناعات المكانكية كوسيلة للتنمية الصناعية و الزراعية و ذلك امتصاص اكبر قدر ممكن من البطالة فلقد انتقل معدل الاستثمار من 26.4 بين (1967 _ 1969) الى 33.5 بين (1970 _ 1973) ليصل الى 46.8 ما بين (1974 _ 1977) و الشيء البارز في هذه المرحلة ان الأولوية لعملية الاستثمار في القطاعات المنتجة كان من منصب القطاع الصناعي الذي بات يستحوذ على حصة الأسد من الاستثمارات مقابل حصة لا تكاد تذكر للقطاع الزراعي مقارنة بالاستثمار أدت الكلية التي تتضاءل حصتها عاما بعد عام حتى وصلت سنة 1978 الى 4.5 من الاستثمار الكلي هذا الأخير الذي عرف تزايدا سريعا حيث كان يشمل 9.7 مليار دج (1974 _ 1978) ثم 36.7 مليار دج ما بين (1970 _ 1973) لينتقل الى 171 مليار دج ما بين (1974 _ 1978). اما فيما يخص الأجور فان العمال المهرة كانت تتفوق أجور غيرهم المهرة منهم ب 2.01 و هي اعلى من مثيلها في بريطانيا و فرنسا (1.2 _ 1.4) على التوالي [1].

3_ التشغيل في الفترة اللامركزي (1980 _ 1989):

هدف القضاء على البطالة لم يعد من الأهداف الاستراتيجية ضمن هذه المرحلة التي تضمنت مخطط خماسين اريد لهما النقائص التي سجلت في مرحلة مخططات التنمية السابق.

النقطة الأولى التي كانت تعتمد عليها سياسة التشغيل في هذه الفترة هي الدفع بعملية الاستثمار و بلوغ الحد الاقصى لاستهلاك الموارد المالية المخصصة للاستثمار و خاصة في مرحلة المخطط الخماسي (1980 _ 1985) فقد بلغت المبالغ المالية المخصصة فيه للاستثمار حوالي 350 مليار دج أي ما نسيته 87.5.

النقطة الثانية هي ان قطاع البناء و الاشغال العمومية قد حضي بشيء من الاهتمام النوعي و الكمي ضمن هذه الاستثمارات باعتباره القطاع الذي بمقدوره توفير اكبر عدد من اليد العاملة الممكنة رغم ان مردوديته بطيئة أي ذات مدى بعيد [2].

المبحث الثاني: التشغيل في الجزائر

يكتسي التشغيل أهمية كبرى في دفع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال التوجيه الفعال للموارد البشرية عبر قنوات الانتاج و التراكم خاصة في الجزائر، حيث يمر بعدة مراحل.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتشغيل

1 _ المرحلة الأولى 1966 – 1980:

استهدفت استراتيجية التنمية الشاملة في الجزائر الى تطبيق سياسة تتمحور حول حل مشكلة البطالة الذي كان يعتبر المشكل الأساسي للمجتمع الجزائري غداة الاستقلال و حسب تطور الاقتصاد

[1] عبد اللطيف بن اشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط بيم 1962 _ 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 117.
[2] محمد بو مخلوف، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية ديوان المطبوعات الجزائرية رقم النشر 91 / 09 ص 183.

الجزائري قمنا بتقسيم هذه المرحلة الى مرحلتين قبل 1973 م كمرحلة أولى و الفترة ما بين 1974 م و 1980 م كفترة ثانية .

1 _ 1 الفترة السابقة لسنة 1973 :

في هذه الفترة قدرت نسبة تغطية طلبات العمل بعروض العمل [1]. (حوالي 35.17 بالمئة سنة 1971 م و 31.91 بالمئة سمة 1972 م و 30.95 بالمئة سنة 1973 م و قد ميزت هذه الفترة بمناصب العمل المؤقتة حيث بلغت 44.26 بالمئة في سنة 1971 م و 48.29 بالمئة في سنة 1972 م و 74.03 بالمئة في سنة 1973 م و كانت اغلب هذه المناصب في قطاع البناء، و الأشغال العمومية، كما تميزت هذه الفترة بهيكل طلب العمل السنوي حيث قدر معدله ب 0.7 بالمئة، كما ساعم تنظيم الهجرة الى اوروبا الى التقليل من البطالة حيث سجلت 250000 هجرة عمالية بالإضافة الى عملية الادماج الإداري في الوظائف التابعة الى القطاع العمومي، و تميزت هذه المرحلة يتدخل الدولة في عملية تنظيم سوق العمل بإنشاء هيئات تنظم عملية التوظيف و الهجرة نحو فرنسا بالدرجة الأولى و تقوم بإحصاء مناصب العمل الشاغرة حيث تم احصاء بين سنتي (1971 _ 1973) حوالي 74.250 عرض عمل كل سنة .

1 _ 2 _ الفترة الممتدة بين 1974 _ 1980 :

في هذه الفترة لجأت الجزائر الى سياسة التنمية الشاملة عن طريق اللجوء الى تبني سياسة المخططات التنموية [2]، كما يمكن ملاحظة خلال هذه الفترة ما يلي:

1 _ انخفاض ملموس لطالبي العمل، حيث سجل معدل سنوي يقدر ب 123.330 طلبا مقارنة مع الفترة (1971 _ 1973) التي كانت 228.233 طلب عمل.

2 _ استقرار في عرض العمل حسب مصالح التشغيل.

3 _ عرض سوق العمل نوعا من التجزئة المترتبة عن أشكال التسيير الداخلية لليد العاملة التي تم تنفيذها من قبل المؤسسات.

4 _ عدم تحقق سياسة تكوين و تدريب الجماعات العمالية.

5 _ عرفت هذه المرحلة باختلال في توزيع للعمال المؤهلين من بين مختلف المناطق و مختلف القطاعات الاقتصادية.

6 _ ضعف إنتاجية العمال.

---

[1] المجلة الجزائرية للعمل ، التشغيل في الجزائر، الواقع و الآفاق، مذكرة حول تطور سوق الشغل من خلال معطيات مصالح التشغيل م _ ميطاهري، سنة 1988 عدد خاص، الجزائر، ص 41 .

[2] Abdelmadjid bouzidi ، politique économique de ta transition au socialisme ، point de vue sur les pays de tiers monde ،. opu 198 . page 93 .

7 _ التغيير الجذري في استخدام قوة العمل.

8 _ استراتيجية النمو لم تعطي الاندماج كوسيلة لضمان ديناميكية عرض العمل.

2 _ المرحلة الثانية 1980 _ 1990:

عرفت اغلب بلدان العالم أزمة التشغيل و خاصة لدى الشباب، حيث تميزت فترت الثمانينيات بتقلص سوق العمل، و على هذا الأساس يمكن تقسيم هذه الفترة الى فترتين بحسب المخططات الخماسية:

2 _ 1 الفترة الاولى 1980 _ 1984:

من خلال برنامج المخطط الخماسي الأول الذي وضع اهداف تطور مستوى إنتاجية العمل و مواصلة خلق فرصص للعمل و ذلك من اجل تلبية الطلب المتزايد و اتضح ذلك من خلال الدور المتزايد للدولة في تنظيم سوق العمل من خلال الاجراءات التي ترمي الى [1]:

تقليص ظواهر عدم استقرار اليد العاملة و ذلك بتوحيد الممارسات الاجرية عن طريق استخدام نسق لترقية مناصب العمل في اطار القانون الأساسي للعمل [2].

_ العمل على عقلانية استخدام اليد العاملة كضبط الهياكل التنظيمية.

و عليه نجد أن مصالح التشغيل سجلت خلال الفترة (1981 _ 1984 م) معدلا سنويا لطلبات العمل و معدلا سنويا لعروض العمل قدره 149.064 عرضا.

و تشير فترة الخماسي الأول الى الرجوع التدريجي لنمط تنظيم [3] العمل السابق، و ادخال تعديلات جديدة يتحكم فيها الجهاز الإداري.

2 _ 2 المخطط الخماسي الثاني 1985 _ 1989:

عرفت الجزائر هذه الفترة وضعا اقتصاديا متميزا حيث ضعف معدل النمو و زيادة عدد السكان القادرين عن العمل ، حيث اتسمت فترة 1988 بعدة إصلاحات اقتصادية من اجل إعادة المؤسسة الجزائرية الى وضعها الطبيعي بخلق الثروات. حيث ان هذه الإصلاحات كانت على النحو التالي:

1 _ إعطاء دور جديد للمؤسسات الاقتصادية العمومية و ذلك من خلال إعطاء اكثر استقلالية [4]

---

[1] المجلة الجزائرية للعمل، نفس المرجع السابق، ص 44 .

[2] القانون الأساسي للعمل 78 _ 12 المؤرخ في 5 اوت 1978 .

[3] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر_ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية 1993، ص 257 .

[4] القانون رقم 88 / 01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلقة بتوجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 40 الصادرة بتاريخ 28 اوت 1991.

2 _ من بين القوانين الإصلاحية ظهرة صناديق المساهمة[1] مصاحبة للقانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

3 _ تكييف التخطيط حسب التحولات الاقتصادية الجديدة [2]

4 _ دخول الاستثمار الخاص[3] ضمن آليات المساهمة في التنمية الشاملة .

5 _ تشجيع التصدير و ترقيته[4].

6 _ توجيه القطاع الفلاحي الى خلق مناصب العمل.

و الملاحظ ان المخطط الخماسي الثاني تميز بتقليص عرض العمل و بفقدان مناصب العمل[5]، و هذا مما أدى الى تسريح العمال بمتوسط 20 الف سنويا و يمكن تلخيص نتائج المخططات التنموية في الجدول التالي:

جدول رقم (2 _ 1) : المخططات التنموية

السنة	67 _ 69	70 _ 73	74 _ 77	78 _ 79	80 _ 84	85 _ 89
سندات مناصب العمل	107750	329700	521300	29000	725000	434800
المعدلات السنوية	35917	82425	130325	145000	145000	69600

المصدر: المنشورات السنوية للديوان الوطني

نلاحظ من خلال الجدول ان سندات مناصب العمل عموما في تزايد مستمر ، حيث من سنة 67 _ 69 الى غاية 74 _ 77 كانت مناصب العمل تتزايد سنة بعد سنة الى غاية سنة 78 _ 79 انخفضت سندات مناصب العمل حيث بلغت في تلك السنة 29000 سند، و رجعت تزايدت في سنة 80 _ 84 حيث بلغت 725000 سند، و سرعان ما انخفض عدد سندات مناصب العمل حيث أصبحت في السنة الموالية (85 _ 89) 434800 سند، اما المعدلات السنوية لسندات مناصب العمل فقد امتازت بالتزايد من أول سنة 67 _ 6ç الى غاية سنة 80 _ 84، و انخفضت في سنة 85 _ 89 حيث أصبحت 69600.

3 _ المرحلة الثالثة التشغيل في مرحلة التحول الى اقتصاد السوق 1990 _ 1999:

قامت الجزائر في هذه المرحلة بسن مجموعة من القوانين و المراسيم و ذلك من اجل تعبيد الطريق للاتجاه نحول اقتصاد السوق، و من بين هذه الإجراءات نلخصها فينا يلي:

1 _ تنظيم السوق المالي من خلال اصدار قانون النقد و القرض [1].

[1] القانون رقم 88 / 02 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق بالتخطيط، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 40 الصادرة بتاريخ 28 اوت 1991.

[2] القانون رقم 88 / 03 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق بصناديق المساهمة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 40 الصادرة بتاريخ 28 اوت 1991.

[3] المرسوم رقم 88 / 119 الصادر بتاريخ 21 جوان 1988 المتعلق بالصناديق المساهمة، الاعوان الانتمائيين التابعين للدولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 25، الصادر بتاريخ 22 جوان 1988.

[4] النظام رقم 91 _ 02 المؤرخ في 20 فيفري 1991، يحدد شروط فتح حسابات بالعملة الصعبة للأشخاص الطبيعيين و المعنويين ذوي الجنسية الأجنبية المقيمين أو غير المقيمين، و تشغيل هذه الحسابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 40 الصادرة بتاريخ 28 اوت 1991

[5] مدني شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى 2009 م.

2 _ تعميق إجراءات الاستثمار[2] و إعطاء ضمانات قانونية.

و الجدول التالي يبين تطور التشغيل بحسب القطاعات:

الجدول رقم (2 _ 2) : تطور التشغيل بحسب القطاعات خلال الفترة 2001 _ 2013

القطاعات	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
فلاحة	21.06	21.13	20.74	17.2	18.1	13.6	13.7	13.1	13.7	11.7	9	10.6
صناعة	13.82	12.03	13.6	13.2	14.2	12	12.5	12.6	11.7	14.2	13.1	13
بناء وأشغال عمومية	10.44	11.97	12.41	15.1	14.2	17.7	17.2	18.1	19.4	16.6	16.6	16.6
تجارة وخدمات	54.68	54.87	53.25	54.6	53.4	56.7	56.6	56.1	55.2	58.4	61.6	59.8

المصدر: المنشورات السنوية للديوان الوطني

_ من الواضح ان سياسة الانفتاح التجاري التي تبنتها الجزائر مع بداية تنفيذ الإصلاحات الهيكلية أدت الى انكماش لبعض القطاعات و التوسع في قطاعات أخرى، فمن الواضح ان القطاع الثالث، أي قطاع التجارة و الخدمات (الخدمات تتضمن النقل و الاتصالات و السياحة)، هو الأكثر استقطابا للعمالة خلال فترة الانفتاح (اكثر من نصف الطبقة المشغلة)، و لكن يجب التنبيه الى ان قطاع النقل ثم الاتصالات هما المبرران لهذا الاستقطاب، بينما لا تزال السياحة تعاني التدهور، و يأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء و الاشغال العمومية، فقد أصبحت الجزائر منذ سنة 2000 بمثابة ورشة كبيرة، اما في مجال تشييد البنى التحتية او في مجال البناء، و بالمقابل يشهد كل من القطاع الأول و الثاني (الفلاحة و الصناعة) تراجعا مستمرا خلال الفترة نفسها، و هو ما يدل على ضعف الجاذبية في هاذين القطاعين و تناقص نموها، و ينبئ في الوقت نفسه بمخاطر اقتصادية في الامدين المتوسط و البعيد.

المطلب الثاني: هياكل التشغيل في الجزائر

ان اهتمام الجزائر بقضايا التشغيل و تكثيف الجهود لتوفير مناصب الشغل استلزم توفير الشروط الازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة و ذلك بوضع هياكل قوية و متخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكل اليها، تتمثل على المستوى المركزي في مديريتين عامتين واحدة للتشغيل و أخرى للتضامن الوطني متفرعتين الى عدة مديريات مركزية، و على المستوى المحلي في مديريتين ولائيتين الأولى للتشغيل و الثانية للنشاط الاجتماعي، إضافة الى الوكالات المتخصصة القديمة و الجديدة التي وضعت تحت الوصاية المباشرة للوزارة الأولى و هي[3]:

الوكالة الوطنية للتشغيل

---

[1] التنظيم رقم 91 / 08 المؤرخ في 14 اوت 1991 المتضمن تنظيم السوق النقدية

[2] المرسوم التشريعي رقم 93 / 12 المؤرخ في 5 اوت 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64 الصادر في 10 أكتوبر 1993.

[3] التشغيل و البطالة في الدول العربية ... التحدي و المواجهة، تقرير منظمة العمل الدولية ، مؤتمر العمل العربي الدورة الخامسة و الثلاثون، شرم الشيخ، 2008، ص 70

وكالة التنمية الاجتماعية

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ

وكالة ترقية و دعم الاستثمار APSI

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANJEM

الصندوق الوطني للتامين على البطالة CNAC

و تتمحور الأهداف الاستراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله حول تخفيض الضغط على سوق الشغل ، من خلال تطبيق برنامج ترقية التشغيل المشار اليها التي تمولها الدولة التي تعتبر احدى ركائز المساعي الرامية الى محاربة البطالة و التشجيع على الادماج المهني.

أولا _ الوكالة الوطنية للتشغيل:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 90 / 259 المؤرخ في 17 جوان 1971 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة المنشأ بالمرسوم رقم 62 / 99 المؤرخ في 29 نوفمبر 1962 ، و بذلك نلاحظ ان الوكالة تعتبر من اقدم الهيأة العمومية للتشغيل في الجزائر.

ثانيا _ مديرية التشغيل و وكالة التنمية الاجتماعية:

1 _ مديرية التشغيل بالولاية:

انشات بموجب المرسوم رقم 02 / 50 المؤرخ في 22 جانفي 2002 الذي يحدد القواعد الخاصة بتنظيم مصالح التشغيل في الولاية و عملها، تمثل وزارة التشغيل على المستوى المحلي و موجود في كل ولاية من الولايات 48 حسب التقسيم الإداري للجزائر[1].

2 _ وكالة التنمية الاجتماعية (ADS):

هي هيأة ذات طابع خاص يتابع نشاط وزير التشغيل و التضامن الوطني أنشئت عام 1962 في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر، هدفها التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الاجتماعية الضعيفة ن وذلك بوضع تدابير و برامج لمحاربة البطالة و الفقر و التهميش الاجتماعي، كما أوكلت لها مهمة تسيير و متابعة العقود ما قبل التشغيل (CPE)، العمل المؤقت (ESIL)، و الاعمال ذات المنفعة العامة، كما

[1] محمد قرقب، عرض حول التوجيه و الارشاد في برامج و اجهزة التشغيل بالجزائر، ندوة إقليمية لمنظمة العمل العربية، طرابلس، 2005 ص 07، ص08

تعمل على ادماج طالبي العمل وفقا لما يتوفر من مناصب عمل، و حسب وزارة العمل تم ادماج حوالي 35344 خريج جامعة في اطار هذه الوكالة الى غاية سنة 2002 [1].

ثالثا _ الهيئات العمومية للتشغيل:

1 _ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

هي وكالة موضوعية تحت سلطة رئيس الحكومة، تعمل على تمويل و متابعة مشاريع الشباب ظهرت بموجب المرسوم 96 _ 234 إضافة الى مجموعة من المراسيم المتمثلة في [2]:

_ المرسوم الرئاسي رقم 96 _ 296 الصادر في سبتمبر 1996 و المتضمن انشاء و تثبيت مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

_ المرسوم التنفيذي رقم 96 _ 297 الصادر في 08 سبتمبر 1996 و المثبت لشروط المساعدة الجديدة الموضوعة للشباب.

ظهرت الوكالة لخلق مشاريع جديدة تساهم في دعم الاقتصاد الوطني و تقليص حجم البطالة، و هي هيئة ذات طابع خاص توضع تحت سلطة رئيس الحكومة، و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة عملياتها و مختلف نشاطاتها و تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي.

2 _ وكالة ترقية و دعم الاستثمار:

أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التشريعي 93 _ 122 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 بغية دعم الاستثمار و من ثم خلق مناصب عما ن و تعتبر من بين الوكالات التي انشأت بهدف ترقية المشاريع الاستثمارية و زيادة العمالة، و هي عبارة عن مؤسسة ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و توضع تحت سلطة وصية للحكومة و تقوم على خرية الاستثمار و عدم التمييز بين المستثمرين [3].

3 _ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

أنشئت بموجب المرسوم 01 _ 03، و الوكالة تمثل مؤسسة ذات طابع اداري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و هي تابعة مباشرة لرئيس الحكومة، و لها إمكانيات و اهداف تسعى لتحقيقها من خلال الخدمات التي تقدمها للمستثمرين، و تتكون هذه الوكالة من مجموعة من الإدارات و الهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم حيث تركز على تقييم المشاريع و دراساتها و من ثم

[1] _ p 65 CNES . rapport national sur le développement humain . pnud . 2006 . p . 55

[2] وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، بعض الإنجازات الى غاية أكتوبر 2007، الجزائر، 2007 ، ص 04

[3] المرسوم التنفيذي رقم 93 / 12 الصادر في 05 / 10 / 1993، المتعلق بترقية الاستثمارات .

اتخاذ القرارات بشأنها سواء بالقبول او الرفض، تهدف الى تشجيع و تطوير الاستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها و تطبيق المزايا الجبائية المرتبطة بالاستثمار و الذي ينعكس إيجابيا في احداث مناصب العمل [1].

4 _ الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة (ANGEM):

انشات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 1 / 14 المؤرخ في 22 جانفي 2002 كهيئة ذات طابع خاص لدعم الاستثمار، و تحمل نفس المواصفات التقنية لجهاز دعم تشغيل الشباب من حيث المحتوى و الخطوات المتبعة في تجسيد المبادرات المقدمة.

5 – الصندوق الوطني للتامين على البطالة (CNAC):

استحدثت هذه الهيئة عام 2004 و يعتمد الصندوق على ادوات اعادة الادماج لتحقيق مهامه و المتمثلة في مهمتين أساسيتين:

_ نظام التامين على البطالة

_ جهاز دعم استحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة.

[1] دحماني محمد ادريوش ، إشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2012 ، ص 6 .

و الجدول التالي يلخص أجهزة و برامج التشغيل:

جدول رقم (2 _ 3) : أجهزة و برامج التشغيل

الهيئات	الوصاية	المهام	الفئات و الاشخاص المعنيين	الأجهزة
الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM التي انشات عام 1990	وزارة التشغيل و التضامن الوطني	_ ضبط سوق العمل _ تنفيذ برامج خاصة بالتشغيل	كل طالبي مناصب الشغل	
وكالة التنمية الاجتماعية انشات عام 1962 ADS	وزارة التشغيل و التضامن الوطني مصالح رئاسة الحكومة	_ اعانة السكان المحرومين _ ترقية تطوير الاستثمار	_ الاشخاص بسن 60 فما اكثر بدون مداخيل _ الأشخاص القادرين على العمل بدون مداخيل _ الجامعيين و التقنيين السامين الباحثين عن اول منصب شغل	المنحة الجزافية للتضامن 1000 دج _ تعويض النشاط دو المنفعة العامة 3000 دج _ قرض ما قبل التشغيل 4500 دج _ القروض المصغرة _ برنامج التنمية الجمعوية _ الخلايا الاجتماعية الجوارية
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ 53فرع جهوي انشا عام 1996	مصالح رئاسة الحكومة + وزارة التشغيل و التضامن الوطني	الإعانات على انشاء النشاط بالنسبة للشباب العاطل عن العمل	طالبي مناصب التشغيل سنهم بين 19 _ 35 سنة مع إمكانية التوسيع لذوي 40 سنة .	المؤسسة المصغرة التي تكلفتها عن 10 ملايين دج
الصندوق الوطني للتامين عن البطالة 1994	وزارة العمل و الضمان الاجتماعي	ادماج العاطلين على العمل الذين يستفيدون من التامين على البطالة	_ العاطلين من 35 _ 50 سنة المسجلين منذ 6 اشهر على الأقل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل _ المستفيدين من الصندوق الوطني للتامين على البطالة	مركز البحث حول التشغيل ، مركز إعادة العمل المستقل ، التكوين ، تغيير النشاط، تمويل انشاء النشاطات ب 5 ملايين دج كحد اقصى
الوكالة الوطنية لتسيير الشغل جانفي 2004	وزارة التشغيل التضامن و الوطني	تسيير القروض المصغرة	_ النساء بالمنازل _ الحرفيين _الصغار المستفيدين منم الشبكة الاجتماعية _ الشباب العاطلين عن العمل	القروض المصغرة التي تتراوح قيمتها ما بين 5000 و 400000 دج

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي

المطلب الثالث: أثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب شغل

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل كبير في توفير فرص عمل، اذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب الشعل الجديدة و ما يترتب عليه من امتصاص للبطالة [1].

و عليه اعتمدت الجزائر على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سبيل التقليل من البطالة، و هو مجال يتوقف في توفير مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على رأس المال المستثمر، و في هذا الاطار تشير احصائيات على ان القطاع يساهم في التشغيل ما يقارب (1000) عاملا سنويا، كما تبين احصائيات وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، ان عدد العاملين بالقطاع بلغ الى غاية سنة 2012 ما يقارب 1848117 عامل.

المطلب الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب شغل

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم الأدوات الاقتصادية التي تساعد على توفير فرص عمل جديدة سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أو النامية، مع عدم تطلب رؤوس أموال كبرى هذا بالرغم من صغر حجمها. فقد اثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تميل الى تكثيف عنصر العمل [2]

فقد اثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تميل الى تكثيف عنصر العمل عن المؤسسات الكبيرة ، لي انها تتطلب استثمارات اقل لكل فرصة في المتوسط عن المؤسسات الكبيرة[3]

حسب منظمة العمل التعاون و التنمية الاقتصادية [4]، تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اليوم على سبيل المثال في نصف مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في اوروبا و هي توظف 70 مليون شخص أي ما يمثل 2/3 من مناصب العمل الكلية و تختلف هذه النسبة باختلاف البلدان و القطاعات الاقتصادية فمثلا نجدها مرتفعة في كل من اسبانيا و البرتغال و منخفضة في السويد و ايرلندا.

اما في الولايات المتحدة الامريكية توظف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اكثر من نصف العمال و باخص العمالة في قطاع الصناعات الأولية، و في اليابان تصل نسبة عمالة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة

[1] عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينات، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ازمة البطالة، ملتقى جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

[2] صفوت عبد السلام عوض الله، 1993، الصناعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تحقيق التصنيع و التنمية، دار النهضة العربي، ص 41.

[3] لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2004 _ 2003، ص 57.

[4]. organisation de coopération et de développement économique . PARIS . Perspectives de l'OCDE sur les PME . 2000

عام 2002 الى قرابة 81 بالمئة من مجموع عدد العمال فيها. و اما في الدول النامية، فتبدوا أهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب عمل جديدة، و ذلك لعدة عوامل نذكر من اهمها [1]:

_ تعاني معظم الدول النامية من النمو السريع للسكان و زيادة قوة العمل، فضلا عن عدم وجود مجال يوظف اعداد العمالة الهائلة و غير المدربة في مختلف القطاعات، و بصفة خاصة بعد ان اصبح القطاع الزراعي في هذه الدول ضعيف القدرة على استيعاب العمالة.

_ تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على حل المشكلة الرئيسية في معظم الدول النامية و هي ندرة راس المال، و من ثم فهي تخفض التكلفة الاستثمارية الازمة في المتوسط لخلق فرص العمل و قد اثبتت احدى الدراسات ان متوسط تكلفة العمل من الاستثمار في المؤسسات الصغيرة تقل 3 مرات عن متوسط تكلفة العمل في المؤسسات الكبيرة.

ففي الهند زادة المؤسسات التي تشغل اقل من 100 عامل، من 805 الف مؤسسة عام 1979 الى 1638 الف مؤسسة عام 1992 مما أدى بدوره لزيادة فرص العمل من 6.7 مليون فرصة عمل في 1980/1979 الى 12.83 مليون فرصة عمل 1993/1992 [2].

اما في الجزائر فقد اعتمدت على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سبيل توفير مناصب شغل، لهذا لجأت إلى إنشاء أشكال مختلفة من الهيئات لدعم القطاع تتجسد أهم أولوياتها في التشغيل، و تشير الإحصائيات أن القطاع يسهم في تشغيل ما يقارب ألف عامل سنويا ، كما تشير إحصائيات و زارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار أن عدد العاملين بالقطاع بلغ إلى غاية السداسي الأول من سنة 2013 ما يقارب 1915495 عامل، و هي بالتالي تساهم بشكل كبير في تطوير حجم العمالة.{تدخل نشاطات الصناعة التقليدية ضمن عدد المؤسسات الخاصة}، مقارنة مع سنة 2008 فان عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بلغ 27441 مؤسسة، تشغل 550386 عامل، و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2 _ 4): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الفئات لسنة 2008

نوع المؤسسة	عدد العمال في الفئة	عدد المؤسسات	% النسبة	عدد العمال	%النسبة
مصغرة	09 _ 01	26385	96.15	253907	46.13
صغيرة	49 _ 10	896	3.26	121216	22.02
متوسطة	250 _ 50	160	1.49	175263	31.84
_	المجموع	27441	100	550386	% 100

المصدر: مصلحة الإحصاء لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2008 .

[1] صفوة عبد السلام عوض الله، 1993، اقتصاديات الصناعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تحقيق التصنيع و التنمية، دار النهضة العربية، ص 42 .

[2] فاطمة جلال محمد، 1994، دور الصناعات الصغيرة في تنمية اقتصاديات الدول النامية _ دراسة مقارنة مع إشارة خاصة للصناعات الصغيرة في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، ص 76 _ 77.

_ تمثل المؤسسات المصغرة الصدارة في العدد، اذ انها تضم 26385 مؤسسة لسنة 2008 بنسبة تقدر ب 96.15 بالمئة من مجموع المؤسسات، و تشغل 253907 شخصا بنسبة تقدر ب46.13 بالمئة من مجموع عدد العمال في القطاع .

فهيكلة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لا يختلف عن نظيره في الدول المتقدمة، ففي إيطاليا مثلا حققت نجاحا كبيرا، اذ ان المؤسسات المصغرة تمثل 95 بالمئة، و هي تسيطر على جل القطاعات الاقتصادية، و تساهم بأكبر حصة من التصدير، كما تضمن الثبات الاقتصادي للبلد، اما في الجزائر فالقطاع يساهم ب 75 بالمئة من الصادرات خارج المحروقات [1]

و يمكن توزيع عدد العمال حسب قطاعات النشاط كما يلي:

جدول رقم (2 _ 5): توزيع عدد المؤسسات و عدد العمال حسب قطاع النشاط لسنة 2008

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	%النسبة	عدد العمال	%النسبة
البناء و الاشغال العمومية	65799	31.64	190479	34.60
التجارة	34681	16.67	77934	14.16
النقل و المواصلات	18771	09.02	40223	07.31
خدمات العائلات	15927	07.66	42932	07.80
صناعة المنتجات الغذائية	13058	06.36	39510	07.18
الفندقية و الاطعام	13230	06.28	27981	05.08
باقي القطاعات	46483	22.35	131327	32.86
المجموع	207949	100%	550386	100%

المصدر: مصلحة الإحصاء بوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2008 .

_ نلاحظ ان قطاع البناء و الاشغال العمومية يمثل نسبة 31.64 بالمئة من مجموع المؤسسات، و يمثل نسبة 34.60 بالمئة من عدد العمال المشتغلين، و هي اعلى نسبة.

و اذا قارنا نسبة التشغيل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة للدول المتقدمة، فنجد حسب احصائيات سنة 1999، في فرنسا 69 بالمئة، المانيا 65.7 بالمشة، استراليا 45 بالمئة، بريطانيا 67.2 بالمئة، من مجموع الشغيل 22 .

[1] http : // www . cnes .dz / arab / / statistique 12 _ 04 _ 2005 .

الخلاصة:

ان مشكلة التشغيل هي مشكلة قديمة حديثة تتداخل ابعادها الاجتماعية و الاقتصادية، كما تتداخل الابعاد الزمنية لحلها، و من ثم فان لابد من النظرة المتكاملة و ليست الجزئية لهذه القضية للوصول الى حل متوازن، و لنجاح سياسة التشغيل لابد من مساهمة كل الأطراف المعنية بذلك و كذلك التنسيق بين كل القطاعات و الهياكل ، و تدعيم و تحفيز الاستثمار المولد لمناصب الشغل، و العمل على عصرنة قطاع التشغيل و ربطه بسوق العمل.

ان الجزائر و رغم معاناتها في ظل مرحلة التسعينيات بدءا بالتعديل الهيكلي، و تردي الوضع الأمني، و تفاقم معدلات البطالة خلال هذه الفترة و تأثيراتها الوخيمة على واقع المجتمع الجزائري، الى انها قادرة على تجاوز المشكلة بمواردها البشرية و المالية عن طريق النظرة الثاقبة لأسباب المشكلة و التسيير الجيد لها.

تمهيد:

نظرا للتحولات و التطورات الاقتصادية سارعت الدولة الجزائرية الى البحث عن اليات و مكانيزمات عملية لتفعيل دور الشباب من منطلق ان الانسان هو المورد الأساسي لأي تطور اقتصادي و اجتماعي، و عليه قامت الجزائر بإنشاء أجهزة مساعدة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف ترقية تشغيل الشباب من جهة، و توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

و من ابرز هذه الأجهزة " الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "، بحيث تعتبر هذه الأخيرة (الوكالة) احدى الهياكل التي انشاتها الدولة بهدف تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تحقيق الأهداف المرجوة منها و الهدف الرئيسي لإنشاء الوكالة هو مساعدة المؤسسات على تطورها، و عليه وجب التطرق الى اهم التفاصيل المتعلقة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، من أهمية و امتيازات الوكالة الى المشاكل و الحلول المرتبطة بها (الوكالة).

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ

تعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من اهم الوكالات التي خصصتها الجزائر الى ترقية و نشر الفكر المقاولاتي، و تشكل احد الحلول ضمن سلسلة من التدابير الموجهة للتخفيف من حدة البطالة و ادماج الفئات الشابة في الحياة العملية، كما تتمثل أهميتها في انشاء مؤسسات مصغرة التي تؤدي الى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها: استحداث فرص عمل بصورة مباشرة او غير مباشرة، ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية، المحافظة على الصناعات التقليدية و الحرفية، المحافظة على التوازن بين المناطق على المستوى الوطني.

المطلب الأول: نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

انشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 _ 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، حيث نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على انشاء الوكالة.

و جاء فيها ما يلي عملا بأحكام المادة 16 من الامر 96 _ 14 المؤرخ 24 جوان 1996، تحدث هيأة ذات طابع خاص تسري عليها احكام هذا المرسوم ن تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و تدعى في صلب النص {الوكالة } [1]

و تعرف بانها هيأة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و حدد مقر الوكالة بمدينة الجزائر العاصمة، و يمكن نقله الى أي مكان أخر من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل ن كما يمكن للوكالة ان تحدث أي فرع جهوي او محلي بناء على تقرير من مجلسها التوجيهي [2] .

المطلب الثاني: مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

لقد نصت المادة السادسة من المرسوم التنفيذي رقم 96 _ 296 على الأهداف و المهام المخولة للوكالة القيام بها و عدلت هذه المهام بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03 _ 288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 و هو المرسوم التنفيذي الذي يعدل و يتمم المرسوم رقم 96 _ 296 [3]

و قد اسندت للوكالة عند نشأتها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 _ 296 المهام التالية:

_ منح الدعم و المرافقة للشباب اصحاب المشاريع في سبيل تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

[1] المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 96 _ 296، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، الصادرة في 11 سبتمبر 1996، ص 12

[2] المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 96 _ 296، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 12.

[3] المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 96 _ 296، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 12 _ 13.

_ التكفل بتسيير تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لا سيما منها الإعانات و تخفيض نسب الفوائد، في حدود العلاقات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.

_ تشجيع كل مبادرة من شأنها ان تأدي الى خلق منصب عمل دائم.

_ متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بإنجاز الاستثمار.

_ تشجيع كل اشكال الاعمال و التدابير الأخرى الرامية الى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما من خلال برامج التكوين و التوظيف الاولي.

_ تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم.

_ تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا و اجتماعيا.

تقدم الاستشارة و يد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب و تعبئة القروض.

_ تقييم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في اطار التركيب المالي للمشاريع و تطبيق خطة التمويل و متابعة انجاز المشاريع و استغلالها.

_ تبرم اتفاقيات مع كل هيئة او مقاولة او مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في ان تطلب حساب الوكالة انجاز برامج التكوين و التشغيل.

كذلك يكمن للوكالة من اجل الاضطلاع بمهامها على احسن وجه ان تقوم بما يلي [1]:

_ تكلف من يقوم إنجاز دراسات الجدوى، بواسطة مكاتب الدراسات المتخصص و لحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية بواسطة هياكل متخصصة.

_ تنظم تداريب لتعليم الشباب ذوي المشاريع و تجديد معارفهم و تكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم اعدادها مع الهياكل التكوينية.

تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع و معالجتها.

_ تطبق كل تدبير من شانه ان يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل احداث نشاطات لصالح الشباب و استعمالها في الاجل المحدد وفق لتشريع و التنظيم المعمول بهما.

[1] خلق حبيبة، مجلة العلوم الاقتصادية، جهاز دعم تشغيل الشباب، الية لغرس ثقافة المقاولة عند الشباب (مراد رمالي المدير العام للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب الاجتماعية الاقتصادية)، عدد نوفمبر 2011 ص 40.

اما التعديلات التي طرأت على مهام الوكالة و التي أوردها المرسوم التنفيذي رقم 03 _ 288 فتمثلت أساسا في تعديل البند الذي ينص على: " تشجيع كل مبادرة من شانها ان تؤدي الى خلق منصب عمل دائم" و عوضت بما يلي: " تشجيع كل شكل اخر من الاعمال و التدابير الرامية الى احداث الأنشطة و توسيعها [1] "، حيث كان يستفيد أصحاب المؤسسات المصغرة من المزايا و الإعانات التي تقدمها الوكالة اليها مرة واحدة و هي في حالة انشاء المؤسسة المصغرة، و مع صدور المرسوم التنفيذي الجديد اصبح أصحاب المؤسسات المصغرة يستفيدون من المزايا و الإعانات التي تقدمها الوكالة سواء عند عملية انشاء المؤسسات المصغرة او عند أي عملية توسيع القدرة الإنتاجية للمؤسسات المصغرة و هذا ما سوف نلاحظه بشيء من التفصيل في عملية تمويل الوكالة للمؤسسات المصغرة و المزايا و الإعانات التي تقدمها لهم.

و قد كلف الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع أنشطة الوكالة، و تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي [2]

المطلب الثالث: اهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

للوكالة الوطنية عدة اهداف نذكر منها ما يلي:

1 _ تدعم و تقدم الاستشارة و ترافق الشباب ذوي المشاريع في اطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

2 _ تسيير وفقا للتشريع و التنظيم المعمول به كمخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

3 _ تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك و المؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و الامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

4 _ تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.

5 _ تشجيع كل اشكال التدابير الأخرى الرامية الى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال برامج التكوين و التشغيل و التوظيف الاولي.

المطلب الرابع: استراتيجية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تعتمد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على استراتيجية محددة من اجل توعية الشباب الراغبين في الالتحاق بالوكالة و هي كالتالي:

[1] المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03 _ 288، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 54 الصادر في 10 سبتمبر 2003، ص 06 .

[2] المادة 03، 04 من المرسوم التنفيذي رقم 96 _ 296، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 12.

1 _ الأيام الإعلامية:

يتم تنظيم أيام إعلامية و دراسية تهدف من وراءها الوكالة الى توسيع و تفعيل الحملات التحسيسية للشباب البطال من اجل غرس المبادرة الى انجاز مشاريع مصغرة و مستقلة ن كما يتم توضيح لهم كل الجوانب القانونية و التنظيمية و الاقتصادية لهيكل المشروع.

2 _ التكوين:

حيث تنضم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أيام تكوينية حول إدارة الاعمال و تسيير المؤسسات، و هي مخصصة لحاملي المشاريع و مسيري المؤسسات المصغرة، و هذا بغية الرفع من ثقافة التسيير لدى هؤلاء للقيام بالمهام المنوطة بهم.

3_ **تنظيم المعارض:** يتم تنظيم معارض جهوية و وطنية بصفة دورية تهدف الى:

_ ترقية منتجات و خدمة المؤسسات المصغرة.

_ ربط علاقات مباشرة بين المؤسسات المصغرة لتكوين شبكة مؤسساتية.

_ ترقية روح المقاولاتية لدى الشباب البطال و ذلك بإظهار ما قام به الاخرون لتشجيع الشباب على التقدم من اجل انشاء مؤسسات مصغرة.

4 _ التنسيق مع أجهزة قطاعية:

التشجيع على انشاء عدد من المؤسسات مصغرة كثمرة مجهدات قطاعية ممولة من طرف صناديق التنمية.

5 _ وضع نظام المعلومات:

منذ سنة 2002 م وضعت الوكالة نظام معلومات يرتكز على شبكة داخلية للمعلومات يخص الوكالة و يربط مختلف الفروع بالمديرية العاملة، يعتبر نظام المعلومات هذا فعلا بنك معطيات حقيقية حول الشباب المستثمر و نشاطاتهم، مما يسهل الإدارة الجيدة لمحافظة الوكالة المكونة من ملفات المؤسسات المصغرة مما يسمح بالمعالجة السريعة و الشفاف لكل الملفات المودعة و كذا متابعة محليا و مركزيا.

6 _ **لا مركزية تسيير المشاريع:**

ان عملية لا مركزية التكفل بتسيير و متابعة المشاريع تنطلق من كون الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تحاول تقريب وسائل الدعم و المرافقة بالنسبة للشباب المستثمر من جهة، و تامين و مراقبة مثلى لسير الجهاز على أرضية الواقع من جهة أخرى.

7 _ انشاء موقع على شبكة الانترنت:

لقد تم فتح على شبكة الانترنت يخص الوكالة لدعم تشغيل الشباب و هو عملي منذ سنوات و يحتوي على كل العناوين و المعلومات و التوضيحات و المستجدات التي تخص جهاز الوكالة و جميع المعلومات المتعلقة بإنشاء مؤسسات مصغرة، و يمكن تفحصه على شبكة الانترنيت.

8 _ دليل المؤسسات المصغرة:

تم وضع دليل يخص المؤسسات المصغرة المنجزة في اطار الوكالة تم طبعه و توزيعه.

9 _ صندوق ضمان اخطار القروض:

انشأ سنة 1998 م، و هو مخصص لتغطية المخاطر المتعلقة بالقروض التي تمنحها البنوك التجارية لفائدة الشباب المستثمر، و هي بمثابة تشجيع للبنوك على منح القروض للشباب المستثمر إضافة الى الضمانات القانونية و التنظيمية المتعلقة برهن الحيازي للتجهيز لصالح البنك.

10 _ التطوير المستثمر للجهاز:

و ذلك من خلال الرفع من مستوى أدائها، تطوير الاليات و أقلمة الجهاز مع متغيرات المحيط الاقتصادي من خلال:

_ استحداث مديرية التطوير و الابداع.

_ التعاقد مع مؤسسات في الخارج متخصصة لغرض تكوين و رفع مستوى أداء موظفي الوكالة.

_ القيام بعملية التقييم الذاتي لإنجاز الوكالة و تقويم سياسات الوكالة على ضوء النتائج من خلال دراسات عملية ميدنية [1].

11 _ دار المقاولاتية:

حيث انشأ فرع على مستوى الجامعة قاصدي مرباح _ ورقلة سنة 2012 (القطب 2)، تهدف الى توجيه، مساعدة و بلورة أفكار الشباب الجامعيين الراغبين انجاز مشاريع مصغرة (و هي فكرة جديدة لا تزال قيد التنفيذ في ذلك الوقت).

[1] قوجيل محمد، تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في انشاء و المرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة ماجستير، غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2008، ص 143، ص 144.

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

يسير فرع مستغانم وفق هيكل تنظيمي متكون من عدة مصالح تنقسم بدورها الى قسمين، القسم الاداري و القسم التقني و يأتي على راس هرم الهيكل التنظيمي مدير الفرع الذي يقوم بتسيير الوكالة، و التنسيق بين المصالح داخل الوكالة من جهة، و المؤسسات الإدارية و المالية التي لها علاقة مباشرة بالوكالة من جهة أخرى.

و هذا ما سوف نوضحه في الشكل التالي:

الشكل رقم (3 _ 1): مخطط الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع مستغانم

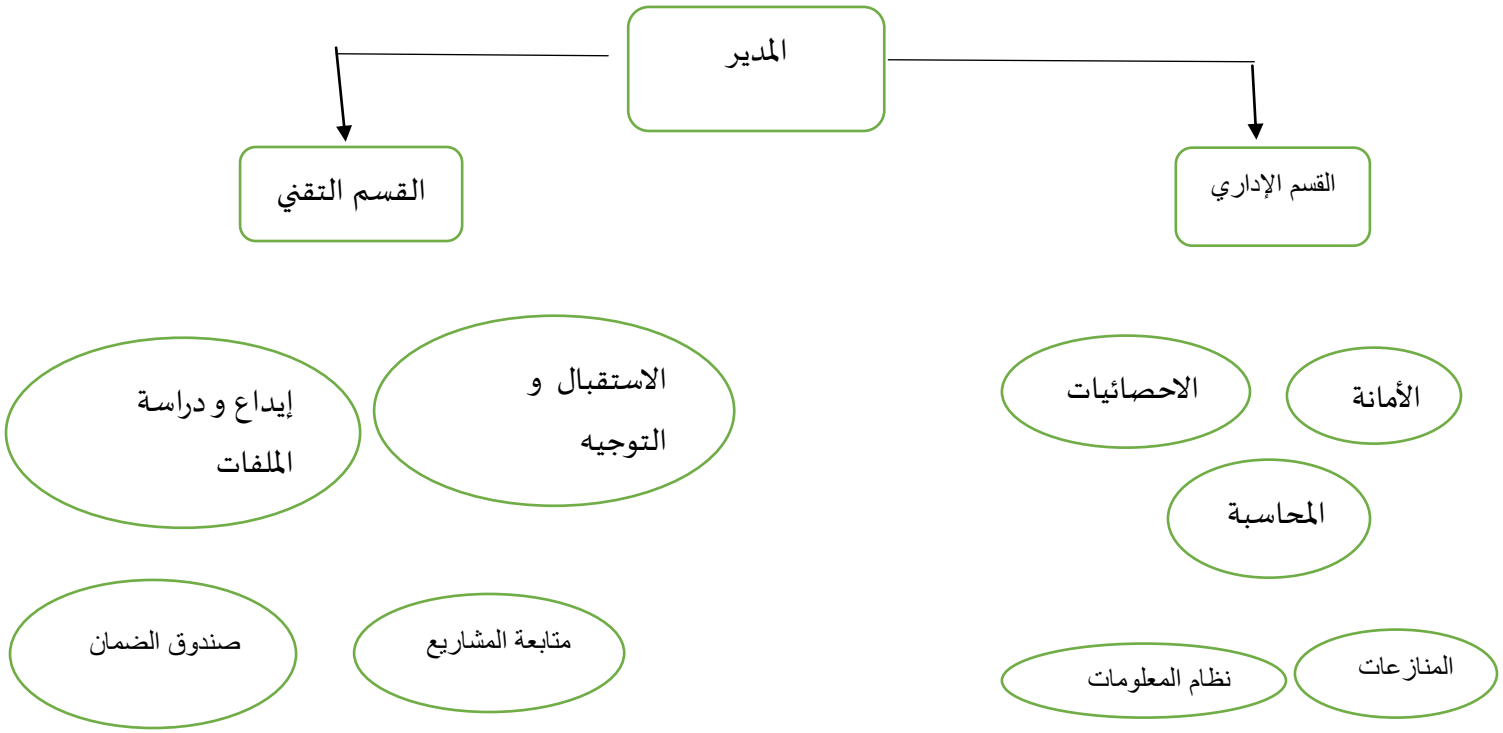

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على معلومات من رئيس الفرع

_ من خلال الشكل رقم نلاحظ أن مدير الفرع يقع على رأس هرم الهيكل التنظيمي فهو الذي يقوم بجميع إجراءات التسيير داخل الفرع، ومحاولة التنسيق بين مصالح الفرع داخليا ومختلف الهيئات والمؤسسات الإدارية خارجيا، ثم نجد أنا الهيكل التنظيمي للفرع ينقسم إلى قسمين رئيسيين:

1 _ **القسم الإداري:** وهو ينقسم بدوره إلى خمسة مصالح (الأمانة، الاحصائيات، المنازعات، المحاسبة و نظام المعلومات) ويتكفل بمختلف الإجراءات الإدارية للفرع؛

2 _ **القسم التقني:** وينقسم إلى أربعة مصالح (الاستقبال و التوجيه ، إيداع و دراسة الملفات، متابعة المشاريع و صندوق الضمان)، وتعتبر مصالح هذا القسم هي حلقة الربط بين الشباب الذين يرغبون في

إنشاء مؤسسات مصغرة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث تعمل مختلف هذه المصالح بشكل منسق فيما بينها، وتمثل كل مصلحة مرحلة معينة في دورة حياة إنشاء المؤسسة المصغرة في إطار فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية مستغانم.

المطلب الأول: تسيير و تنظيم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

يسير الوكالة مجلس توجيهي ن و يديرها مدير عام الذي يقترح تنظيم الوكالة و يصادق عليه المجلس التوجيهي، كما تزود الوكالة بمجلس للمراقبة [1].

1 _ 1 المجلس التوجيهي:

اما المجلس التوجيهي فكان منذ نشأت الوكالة الى غاية صدور المرسوم التنفيذي رقم 03 _ 288 كان يتكوم من الأعضاء التالية [2]:

_ ممثل الوزير المكلف بالتشغيل.

_ ممثل الوزير المكلف بالداخلية و الجماعات المحلية و البيئية.

_ ممثلا عن الوزير المكلف بالمائية.

_ ممثل الوزير المكلف بالشؤون الخارجية.

_ ممثل الوزير المكلف بالشباب.

_ ممثل الوزير المكلف بالتخطيط.

_ رئيس جمعية البنوك و المؤسسات المالية او ممثله.

اما التعديلات التي طرأت على أعضاء المجلس التوجيهي فكانت كالاتي:

_ استبدال ممثل الوزير المكلف بالفلاحة و الصيد البحري بممثل للوزير المكلف بالفلاحة و التنمية الريفية و ممثل للوزير المكلف بالصيد البحري و الموارد الصيدلية، و هذا راجع لانقسام الوزارة المكلفة بالفلاحة و الصيد البحري للوزارتين.

_ استبدال المدير العام لوكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها او ممثلة بالمدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار او ممثلهن و هذا راجع لتوقف عمل وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها سنة 2000 و استبدالها بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001.

[1] المادة 08 _ 07 من المرسوم التنفيذي رقم 96 _ 296، الجريدة الرسمية، مردع سابق، ص 13.

[2] المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 96 _ 296 الجريدة الرسمية رقم، ص 13، ص14 .

و تمثلت الإضافة في أعضاء المجلس التوجيهي في ممثل الوزير المكلف بالمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة، كذلك المدير العام للوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث و التنمية التكنلوجية او ممثله . و أعضاء المجلس التوجيه يعينون بقرار من الوزير المكلف بالتشغيل، بناء على اقتراح من السلطات التي ينتمون اليها و لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، و ينتخب رئيس مجلس التوجيه نظرائه لمدة سنة واحدة، و يساعده نائب رئيس ينتخب حسب نفس الاشكال و نفس المادة.

كما يجتمع مجلس التوجيه كل ثلاثة اشهر على الأقل، بدعوة من رئيسه و يمكن ان يجتمع زيادة على ذلك أعضائه، او بطلب الوزير المكلف في دورة غير عادية بدعوة من رئيسه او باقتراح من ثلثي (2 / 3) بالتشغيل اذا ادعت الحاجة الى ذلك.

و من خلال ملاحظتنا لأعضاء المجلس التوجيهي للوكالة نلاحظ انه يتكون بالأخص من ممثلي الهيات او الوزارات التي تهتم بفئة الشباب خاصة، بالإضافة الى ممثل الوزارة المكلف بالصناعات الصغيرة و المتوسطة، ذلك ان الوكالة تهدف أساسا الى انشاء المؤسسات المصغرة ، كذلك ملاحظ ممثل الوزارة المكلفة بالتشغيل ذلك ان الوكالة تابعة لوزارة التشغيل و كما رأينا حتى أعضاء المجلس التوجيهي يعينون بقرار من وزير التشغيل، بالإضافة ان احد أهداف الرئيسية لعمل الوكالة هي توفير مناصب شغل جديدة للفئة البطالة [1].

1 _ 2 المدير العام:

يعين المدير العام للوكالة بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح الوزير المكلف بالتشغيل و تنتهي مهامه بالأشكال نفسها و يضطلع المدير القيام بالمهام التالية [2]:

يمثل الوكالة تجاه الغير و يمكنه ان يوقع كل العقود الملزمة للوكالة.

يحرص على انجاز الأهداف المسندة للوكالة، و يتولى تنفيذ قرارات مجلس التوجيه.

يضمن سير المصالح و يمارس السلطة السلمية على جميع موظفي الوكالة، و يعين الموظفين حسب الشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

يقاضي امام العدالة و يقوم بكل اجراء تحفظي.

يقدم في نهاية كل سنة مالية تقريرا سنويا عن النشاطات، مرفقا بالحصائل و حسابات النتائج و يرفعه الى الوزير المكلف بالتشغيل بعد موافقة مجلس التوجيه، يعد مشروع النظام الداخلي للوكالة و يعرضه على مجلس التوجيه ليوافق عليه، و يحرص على احترام تطبيقه.

[1] المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 96 _ 296، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 14.

[2] المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 96 _ 296، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 15.

1 _ 3 لجنة المراقبة:

تتكون لجنة المراقبة في الوكالة من ثلاثة أعضاء، يعينهم مجلس التوجيه، و تعين لجنة المراقبة رئيسا من ضمن أعضائها للمدة التي تستغرقها مهمتها.

تجتمع لجنة المراقبة بحضور المدير العام في نهاية كل ثلاثة اشهر، و عند الاقتضاء، بطلب من المدير العام او عضوين اثنين من أعضائها، و تضطلع بالقيام بالمهام التالية:

_ تقديم للمدير العام كل الملاحظات او التوصيات المفيدة عن احسن الكيفيات لتطبيق البرامج و المشاريع التي شرعت فيها الوكالة.

_ تدلي برايها في التقارير الدورية عن المتابعة و التنفيذ و التقييم التي يعدها المدير العام، تقدم للمجلس، ملاحظاتها و توصياتها عن البيانات التقريرية لإيرادات الوكالة و نفقاتها و برامج نشاطها، و كذا التقرير السنوي عن تسيير المدير العام [1].

المطلب الثاني: موارد و نفقات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

1 الموارد: تستمد الوكالة مواردها في اطار ما نص عليه قانون المالية التكميلي لسنة 1996 في مادته 16 من [2]:

_ تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

_ حاصل استثمار الأموال المحتملة.

_ الهيئات و الوصايا.

_ المساهمات المحتملة التي تقدمها الهيات الوطنية و الدولية، لعد ترخيص من السلطات المعنية .

_ كل حاصل اخر يرتبط بنشاطاتها.

2 _ نفقا ت الوكالة [3]:

_ نفقات التثبيت.

_ نفقات التسيير و الصيانة.

_ النفقات الضرورية المرتبطة بهدفها و انجاز مهامها.

[1] المادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم 96 _ 296، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 15.

[2] مرجع سابق، ص 16.

[3] المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 96 _ 296، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 15، ص 16.

و في ظل هذه التنظيمات تتيح الوكالة لشباب فرصة تجسيد فرصة و تحويلها الى مشروع مؤسسة مصغرة لكم ذلك في ظل قيود و التزام بالإجراءات المنصوص عليها.

المطلب الثالث: حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

سنتطرق فيما يلي لعرض حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب موزعة أولا حسب عدد الشهادات المسلمة و عدد المشاريع المقاومة فعلا، و من ثم سنقوم بتوزيع المؤسسات الممولة حسب قطاعات النشاط.

1 _ حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب الشهادات المسلمة و عدد المشاريع

لقد بلغ عدد الشهادات المسلمة من طرف الوكالة الى غاية 30 جوان سنة 2009، 368967 شهادة بما يتضمن توفير 1023842 منصب عمل، في حين ان عدد المشاريع التي تم تجسيدها فعلا من طرف الوكالة قد بلغ 105300 مشروعا مما سمح باستحداث 298188 منصب عمل [1] .

كما هو موضح في الشكل التالي:

جدول رقم (3_1) توزيع المستفيدين حسب المؤهل فترة (2009 _ 2014)

المؤهل	الجامعي	التكوين المهني	الثانوي	المتوسط	ابتدائي	غير معروف	المجموع
عدد الملف الممنوحة	213	659	479	1181	283	8	2823
%النسبة	7.54%	% 23.35	% 16.96	% 41.84	% 10.03	% 0.28	100%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع مستغانم .

_ نلاحظ من الشكل الموضح أعلاه الفرق الكبير بين عدد الشهادات المسلمة من طرف الوكالة و عدد المؤسسات المستحدثة فعلا، و هذا راجع الى التحفظات الكبيرة التي تبديها البنوك فيما يتعلق بمنح القروض للمقاولين على الرغم من كل الإجراءات المتخذة من الوكالة فيما يتعلق بضمان نسبة كبيرة من قيمة القرض الممنوح للمقاول و التي تبلغ 70 بالمئة من قيمته الاجمالية، و قصد تجاوز هذا العائق تم بناء على قرار المجلس الوزاري المشترك المؤرخ في 6 جويلية سنة 2008، الإقرار بضرورة تمويل الملفات التي توافق عليها اللجان المحلية بصفة الية من طرف البنوك [2].

2 _ وضعية المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاعات النشاط

تتوزع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاعات النشاط على النحو الموضح في الجدول التالي:

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرف التقليدية، نشرة المعلومات الإحصائية، الجزائر، العدد 16، 2009، ص 35 _ ص 36 .

[2] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، المرافق، نشرة إعلامية صادرة عن الوكالة، الجزائر، رقم 07، مارس 2009، ص 2.

جدول رقم (3 _ 2): وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاعات النشاط

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	قيمة المشاريع 10 دج
الخدمات	33289	91693	68591
نقل المسافرين	12684	31720	23682
الصناعات التقليدية	16716	57200	34983
نقل البضائع	13785	27171	32095
الزراعة	11429	29729	24725
الصناعة	6025	21524	19683
البناء و الاشغال العمومية	5350	20445	15458
الاعمال الحرة	2898	7166	3855
الصيانة	2266	6300	3808
الصيد	537	2765	3808
الري	348	1475	2021
المجموع	105300	2998188	231989

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرف التقليدية، نشرة المعلومات الإحصائية، الجزائر، العدد 16، 2009، ص 36.

_ نلاحظ من خلال الجدول ان قطاع الخدمات احتل صدارة المشاريع الممولة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حيث بلغ عدد المشاريع الممولة في هذا القطاع 33289 مشروعا بقيمة اجمالية بلغت حوالي 68591 مليون دينار جزائري، رقم يتماشى مع النمو الكبير لهذا القطاع في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، كما ساهمت الوكالة أيضا في تمويل 16716 مشروعا ينشط في قطاع الصناعات التقليدية الذي احتل المرتبة الثانية من مجموع المشاريع الممولة من طرف الوكالة بتكلفة اجمالية بلغت حوالي 34983 مليون دينار جزائري ، ليأتي في المرتبة الثالثة قطاع نقل البضائع الذي استحوذ على 13785 مشروع بتكلفة اجمالية 32095 بلغت مليون دينار جزائري، و من ثم قطاع نقل المسافرين بعدد مشاريع يناهز 12684 مشروع و تكلفة اجمالية تقدر بحوالي 23682 مليون دينار جزائري حيث عرف هذا القطاع طفرة كبيرة نتيجة فتح المجال امام القطاع الخاص للنشاط في هذا المجال.

3 _ محفزات الاقبال الشبابي و تزايد عدد المبادرات الفردية الاستثمارية على الوكالة [1] الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

_ التدابير الجديدة التي تم اعتمادها من طرف الحكومة خلال اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 22 فيفري 2011، و الذي قرر تخفيض نسبة المساهمة الشخصية للشباب من 10 بالمئة الى 2 بالمئة و من 5 بالمئة الى 1 بالمئة. حيث يذكر المدير العام للوكالة السيد مراد زمالي انه خلال سنة 2011 ارتفع عدد طالبي قروض اونساج الى ربع مليون، و تشير الاحصائيات الى ارتفاع هائل في عدد الملفات المودعة على مستوى فروعها و وكالاتها بكافة ولايات الوطن بين سنتي 2010 و 2011، حيث تشير الأرقام الى ارتفاع فاقت نسبته 330 بالمئة ، فمن 14537 ملف في شهر 2011 الى 111781 ملف في شهر مارس من نفس السنة، ليصل الى ما يقارب 345 الف ملف في شهر جويلية مقابل 29 ملف خلال الفترة نفسها من عام 2010 [2].

_ رفع نسبة القروض بدون فائدة و تمديد مدة الاعفاء من التسديدات البنكية من سنة واحدة الى 3 سنوات، و قررت الحكومة أيضا تخفيض نسية الفوائد البنكية الى حد ادنى، مع منح قروض بدون فائدة إضافية.

_ استحداث مكاتب للاتصال و الاصغاء الاجتماعي على مستور المديريات الجهوية و الولائية للوكالة، من اجل التكفل بانشغالات الشباب و استقبالهم في ظروف جيدة و تزويدهم بالمعلومات الكافية التي يطلبونها، و العمل فيما بعد على المرافقة الميدانية للشباب أصحاب المشاريع الر غاية وصول المشروع الى مرحلة الإنتاج.

_ تطبيق معدل مخفض بالنسبة لحقوق الجمركة للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار عندما تكون هذه التجهيزات غير منتجة في الجزائر.

_ الاستفادة بعلاوة استثنائية لا تتجاوز 10 بالمئة من كلفة الاستثمار اذا اتسم المشروع بخصوصية تكنلوجية، او أهمية بالغة بالنسبة للتنمية المحلية او الاقتصاد الوطني.

_ الاستفادة من المساعدة التقنية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بدون مقابل.

_ قرض إضافي غير مكافأ للشباب حاملي شهادات التكوين المهني ، بمبلغ يقدر بخمسمائة الف (500000) دينار لاقتناء عربة ورشة لممارسة نشاطات: الترصيص و كهرباء العمارات و التدفئة و التكييف

[1] منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و ينظر أيضا الى: المرسوم التنفيذي رقم 11 _ 103 المؤرخ في 06 مارس 2011، المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 03 _ 290، المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، المحدد لشروط الاعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع و مستواها، الجريدة الرسمية، العدد 14، سنة 2011.

[2] فتوى تحريم قروض الاونساج سببها اختلاط المصطلحات، جريدة البلاد، 21 اوت 2011

و دهن العمارات و ميكانيك السيارات، يمنح فقط، عندما يلجا الشاب صاحب المشروع الى تمويل بنكي في مرحلة احداث النشاط [1].

_ قرض إضافي غير مكافاة ، للشباب حاملي شهادات التعليم العالي ، للتكفل بإيجار المحل الموجه لإحداث مكاتب جماعية طبية و لمساعدي القضاء و للخبراء المحاسبيين و لمحافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين و مكاتب الدراسات و المتابعة التابعة لقطاعات البناء و الاشغال العمومية و الري، لا يمكن ان يتجاوز مبلغ هذا القرض غير المكافأ مليون (1.000.000) دينار.

_ قرض اضافي غير مكفأ، للشباب أصحاب المشاريع بمبلغ يقدر بخمسمائة الف (500.000) دينار، للتكفل بإيجار المحل المخصص لإحداث أنشطة انتاج السلع و الخدمات، يمنح فقط في مرحلة احداث النشاط.

_ اعتماد حكم قانوني الزامي يضمن بموجبه مخطط أعباء للمؤسسات المصغرة و منح شهادة التأهيل و التصنيف المهني درجة 2 للمؤسسات المصغرة المنشاة في اطار الوكالة و الصندوق.

_ اعتماد نظام جبائي تدريجي، يطبق بعد فترة الاعفاء على المؤسسات المصغرة المستحدثة في اطار الوكالة و الصندوق.

_ تعزيز صناديق ضمان القروض لطمأنة البنوك.

الجدول رقم (3 _ 3): حصيلة نشاط الوكالة في مجال الدعم المالي للمشاريع الاستثمارية منذ 1996 الى غاية سنة 2013 [2]

نوع القطاع	الخدمات	نقل البضاعة	الحرف	الفلاحة	نقل المسافرين	الاشغال العمومية
عدد المشاريع	49294	27456	23872	16380	13958	11228
% النسبة	31%	17%	15%	10%	9%	7%
نوع القطاع	الصناعة	المهن الحرة	الصيانة	الري	الصيد البحري	
عدد المشاريع	8431	3955	3506	428	616	
%النسبة	5%	2.49%	2%	0.27%	0.39%	

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

_ نلاحظ من خلال الجدول ان قطاع الخدمات يحتل الصدارة بعدد المشاريع و الذي بلغ 49294 مشروع بنسبة تقدر ب 31%، رقم يتماشى مع النمو الكبير لهذا القطاع في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، و يأتي في المرتبة الثانية قطاع نقل البضاعة ب 27456 مشروع مع نسبة 17%، و في المرتبة الثالثة قطاع الحرف ب 23872 مشروع، و نسبة 15%، و من ثم يأتي قطاع الفلاحة ب 16380 مشروعا و نسبة 10%،

[1] المرجع نفسه .

[2] لحلف حسنة ، " جهاز دعم تشغيل الشباب الية لغرس ثقافة المقاولة عند الشباب "، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد نوفمبر 2011، ص 40 .

بينما احتل قطاع نقل المسافرين المرتبة الخامسة بعدد المشاريع 13958 مشروعا، و نسبة 9%، و المرتبة السادسة كانت من نصيب قطاع الاشغال العمومية بعدد المشاريع بلغ 11228 مشروعا، و بنسبة 7%، و من ثم قطاع الصناعة حيث بلغ عدد مشاريعها 8431 مشروعا، و نسبتها 5%، بينما احتل قطاع المهن الحرة المرتبة الثامنة ب 3955 مشروعا مع نسبة 2.49%، و في المرتبة التاسعة قطاع الصيانة بعدد المشاريع بلغ 3506 مشروعا و نسبة بلغت 2%، و في المرتبة العاشرة الري ب 428 مشروعا مع نسبة 0.27%، و المرتبة الأخيرة كانت من نصيب قطاع الصيد البحري، بعدد المشاريع الذي بلغ 616 مشروعا ن و بلغت نسبته % 0.39.

4 _ شروط و ضوابط الاستفادة من الدعم المالي [1]:

يستفيد من اعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، و التي تمنح مرة واحدة عند انطلاق المشروع ، صاحب المشروع الذي يستوفي مجموع الشروط التالية:

_ ان يتراوح عمر الشاب بين 22 سنة و 33 سنة، و عندما يحدث الاستثمار (ثلاث مناصب دائمة على الأقل) بما في ذلك الشباب ذوو المشاريع الشركاء في المقاولة، يمكن رفع سن مسير المقاولة الى 20 سنة كحد اقصى.

_ ان يكون ذو تأهيل مهني و/ او ذو ملكات معرفية معترف بها.

_ ان يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة.

_ الا يكون شاغلا وظيفة مأجورة وقت تقديم طلب الاعانة.

_ ان لا يكون مسجل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل.

اما فيما يتعلق بالقرض البنكي:

_ طلبات التمويل البنكية (تمويل ثلاثي)، و المساهمة الشخصية للشاب في المشروع، و الاعانة التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، يدرسها النظام البنكي وفق القواعد و المقاييس الخاصة بمنح القروض.

_ يجب على الشاب صاحب المشروع الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان اخطار القروض و دفع اشتراكاتهم فيه.

_ لا يبلغ و لا يطبق قرار منح مختلف اشكال الاعانة المقدمة من الصندوق الوطني تشغيل الشباب الى بعد موافقة البنوك او المؤسسات المالية على منح القرض.

[1]. منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ينظر الى: http //www .ansej.org.dz

5 _ كيفية تسير معالجة العروض الى غاية حصول الشاب على التمويل المادي [1]:

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالاستقبال و الاعلام و التوجيه و الاستشارة خلال كل مسار انشاء او توسيع المشروع الاستثماري و كذا المتابعة في مرحلة الاستغلال ، من خلال تكوين فرق من المرافقين ، مهمتهم الرئيسية مساعدة و مرافقة أصحاب المشاريع الاستثمارية ن وفق المراحل التالية:

1 _ الاستقبال و الاعلام:

الاتصال الاول بفرع او ملحقة الوكالة من اجل الاعلام و التوجيه، يليها جلسة اعلام جماعية تسمح ب:

_ ان تكون لدى أصحاب المشاريع الاستثمارية فكرة واضحة عن جهاز الوكالة.

_ التعارف بين أصحاب المشاريع لمقارنة و تقييم أفكارهم لإنشاء مشروع استثماري جديد ثم يليه اللقاء الفردي الأول ، و الذي يسمح ب:

_ إقامة علاقة بين أصحاب المشاريع الاستثمارية و بين مرافقك.

_ ان يكون لأصحاب المشاريع الاستثمارية فكرة واضحة عن النشاط المرتقب.

_ اثبات مؤهلات و مكتسبات المهنية لأصحاب المشاريع الاستثمارية المشاركة في دراسة سوق المشروع الاستثماري.

2 _ جمع المعلومات:

سيساهم أصحاب المشاريع الاستثمارية في جمع المعلومات من اجل:

_ هيكلة المعطيات المجمعة حول السوق المحتمل.

_ تحديد اختيار التجهيزات المرافقة لمشروعك.

_ تحديد اختيار ات الموارد البشرية.

_ الاختيارات القانونية.

_ تحديد الموارد المالية الضرورية لإنجاز المشروع.

يتم تقييم المشروع على أساس مخطط عمل او دراسة تقنية _ اقتصادية.

يتم تقييم المشروع تقنيا و الموافقة عليه من طرف لجنة انتقاء، اعتماد و تمويل المشاريع قصد اتخاذ قرار التمويل.

[1] نفس المرجع السابق.

بعد قبول المشروع و الموافقة على تمويله، يستفيد صاحب المشروع الاستثماري اجباريا من تكوين في تقنيات تسيير المؤسسات ، قبل تمويل نشاطه.

3 _ الانشاء القانوني و تمويل المشروع:

ينبغي على صاحب المشروع الاستثمار لاختيار الصيغة القانونية لمشروعه و إتمام الملف من اجل التمويل.

تقدم الوكالة كل دعمها للحصول على قرض بمكي [1].

عند انطلاق نشاط المشروع الاستثماري ، يتم القيام بزيارات بصفة منتظمة من طرف المرافق لإعطاء نصائح لصاحب المشروع و الرفع من حظوظ النجاح و تطوير المشروع الاستثماري.

و المخطط التالي يبين مراحل انشاء مؤسسة مصغرة حسب جهاز ansej

[1] نفس المرجع السابق .

مخطط رقم (3 _ 2): مراحل انشاء مؤسسة مصغرة حسب جهاز anse :

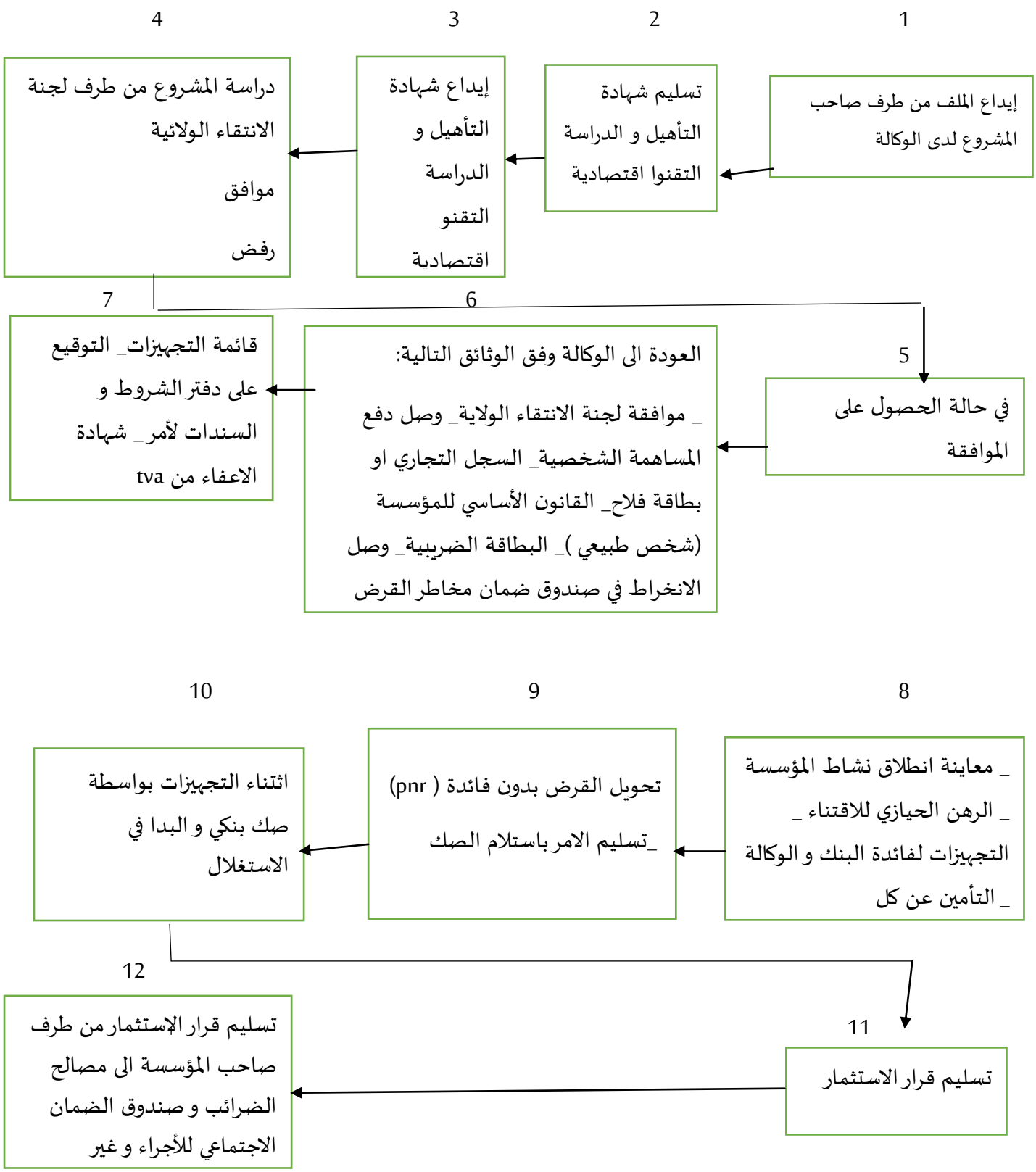

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة .

6 _ أشكال الامتيازات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

إدراكا منها لثقل المهمة الموكلة اليها في هذه الفترة الزمنية بالذات، و باعتبارها من بين أولى المؤسسات التيسعت لتشجيع الشباب للتوجه الى العمل المستقل، حرصت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على تنويع خدماتها المقدمة للشباب ذوي المشاريع، و التي تهدف من خلالها الى دعم و مرافقة مقاولي المستقيل من اجل انشاء مؤسساتهم الخاصة لذلك تمثلت الخدمات التي تقدمها الوكالة في مزيج من الامتيازات المالية، الجبائية و الموافقة.

1 _ الامتيازات المالية:

تقوم الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب بتمويل كل نشاطات الإنتاج و الخدمات باستثناء الأنشطة التجارية البحتة مع مراعاة عامل المردودية في المشروع، و الى غاية سنة 2003 لم يكن سقف حجم الاستثمار ات التي تغطيها الوكالة يتجاوز 4 مليون دينار جزائري، ليتم رفعه بعدها ليصل الى 10 مليون دينار جزائري [1]، اما صيغة التمويل فهي موزعة على الشكل التالي:

أ _ التمويل الثنائي:

يتضمن هذا النوع من التمويل:

_ مساهمة شخصية مقدمة من المقاول و تحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع.

_ قرض بدون فائدة تقدمه الوكالة.

و يمكن تلخيص الهيكل المالي للتمويل الثنائي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجدول التالي:

الجدول رقم (3 _ 4): الهيكل المالي للتمويل الثنائي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

المقطع الإجمالي للاستثمار	المساهمة الشخصية للمقاول	قرض بدون فائدة من الوكالة
المستوى الأول : اقل من مليوني (2) دج او يساويها	% 75	% 25
المستوى الثاني : يفوق مليوني (2) مليون دج و يقل عن عشرة (10) ملايين دج او يساويها	% 80	% 20

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على المرسوم التنفيذي رقم (96 _ 296)

[1] المرجع السابق، المادة 3، ص11 .

ب _ التمويل الثلاثي:

يتضمن هذا النوع من التمويل:

_ مساهمة شخصية مقدمة من طرف المقاول تحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع.

_ قرض بدون فائدة مقدم من الوكالة.

_ قرض بنكي يخفض جزء من فوائده من طرف الوكالة.

و يمكن تلخيص الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3 _ 5): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

مستوى الاستثمار	قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
المستوى الأول	اقل من 5000000 دج	29%	1%	70%
المستوى الثاني	ما بين 5000001 دج الى 10000000 دج	28 %	2%	70%

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على المرسوم التنفيذي رقم (96 _ 296)

و تتكفل الوكالة بتخفيض نسب فوائد قروض الاستثمارات المتعلقة بأحداث او بتوسع الأنشطة التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية للشباب ذوي المشاريع وفق الصيغ التالية:

75 بالمئة من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك و المؤسسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة قطاعات الفلاحة، الري و الصيد البحري.

_ 50 بالمئة من المعدل المدين الذي تطبقه مؤسسات القرض بعنوان الاستثمارات المنجزة في باقي قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى.

اما عندما تنجز الاستثمارات في المناطق الخاصة كالهضاب العليا وولايات الجنوب ترفع معدلات التخفيض لتصل على التوالي الى 90 بالمئة و 75 بالمئة من المعدل المدين الذي تطبقه مؤسسات القرض.

و كشرط أساسي لمنح التمويل يتعين على المقاول الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان اخطار القروض الممنوح إياها للشباب ذوي المشاريع و ذلك بعد حصوله على اعتماد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث يعمل هذا الصندوق على ضمان القروض الممنوحة للشباب المعتمدين في اطار الوكالة أيا كانت طبيعتها ن و يمكن ان تنخرط فيه كل مؤسسة قرض تقوم بتمويل مشاريع اعتمدتها الوكالة.

هذا الضمان يأتي كتكملة لما يقدمه المدين المنخرط في الصندوق على شكل تأمينات عينية حيث يغطي هذا الأخير لفائدة البنوك

ما يعادل 70 بالمئة من اصل الدين و الفوائد. و تجدر الإشارة الى ان هذا الصندوق على الرغم من انشائه سنة 1998 [1]، الى انه لم يبدا العمل فعليا الى انطلاقا من سنة 2005. مما تسبب في المساس بمصداقيته تجاه البنوك و بالتالي اثرت سلبا على مستوى تمويل المشاريع المسجلة في اطار الوكالة.

2 _ الامتيازات الجبائية:

بالإضافة الى الامتيازات المالية التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، تقوم الوكالة كذلك بتقديم امتيازات ضريبية و شبه ضريبية متنوعة للمقاول تتمثل فيما يلي [2]:

خلال مرحلة انجاز المشروع يستفيد المقاول من:

_ الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يتعلق بمشتريات السلع و التجهيزات التي تدخل بشكل مباشر في انجاز الاستثمار و مرحلة استغلاله.

_ تطبيق معدل منخفض ب 5 بالمئة فيما يتعلق بالحقوق الجمركية الخاصة باستيراد التجهيزات التي تدخل بشكل مباشر في انجاز الاستثمار.

_ الاعفاء من حقوق التسجيل في عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

_ الاعفاء من الرسم العقاري على البنايات و إضافات البنايات.

اما خلال مرحلة استغلال المشروع فيستفيد المقاول و لمدة تصل الى 3 سنوات من انطلاق المؤسسة في النشاط في المناطق العادية و الى 6 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة من الاعفاء الكلي من:

_ الضريبة على أرباح الشركات (IBS)

_ الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)

الدفع الجغرافي (VE)

_ الرسم على النشاط المهني (TAP)

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 42، المرسوم التنفيذي رقم 98 _ 200 المؤرخ في 9 جوان سنة 1998، الصادر في 14 جوان 1998، ص 7.

[2] A . leghima ، mengueln ، les jeunes diplômes createurs denneprises dans le cadre de lensej :cas de wilaya de Tizi _ Ouzou . les cahiers du cread ، n 73 / 2005 . 2005 . p 105 .

3 _ خدمة المرافقة:

تعتبر خدمة المرافقة من بين الخدمات المتميزة التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للمقاولين الراغبين في انشاء مؤسساتهم الخاصة، حيث تضمن لهم خدمات الاستقبال، الاعلام، التوجيه و الاستشارة خلال مرحلة انشاء و توسيع المؤسسة، و كذا المتابعة خلال مرحلة الاستغلال.

تقوم الوكالة بمرافقة المقاول خلال المراحل التالية[1]:

_ بعد مرحلة الاستقبال و الاعلام يتم ربط المقاول مع مستشار مرافق من الوكالة و الذي يتكفل بتقديم الدعم الضروري لو من اجل بلورة مشروع مؤسسة مهيكل، حيث يقوم المرافق بمرافقة المقاول في اطار سعيه لجمع المعلومات المتعلقة بالسوق المحتمل، اختيار التجهيزات المناسبة للمشروع، تحديد الاختيارات فيما يتعلق بالموارد البشرية، تحديد الاختيارات القانونية و كذلك الموارد المالية الضرورية للمؤسسة، كما يساعده أيضا في اعداد ملف الاستثمار الخاص به و الذي يتضمن الدراسة التقنية_ الاقتصادية لمؤسسته المستقبلية.

_ يتم بعدها عرض المشروع على لجنة انتقاء اعتماد و تمويل المشاريع التي تقوم بتقييمه على أساس مخطط العمل أو الدراسة التقنية_ الاقتصادية، و من ثم تتخذ قرار الموافقة عليه او رفضه.

_ في حالة قبول المشروع تتدخل الوكالة أيضا من اجل مساعدة المقاول للحصول على القرض البنكي.

_ كما يستفيد المقاول الحاصل على الموافقة البنكية على مشروعه اجباريا من تكوين في تقنيات تسيير المؤسسات يقدم له من طرف مكويين تابعين للوكالة و تسمح هذه الدورات التكوينية للمقاولين باكتساب معارف حول إجراءات الانشاء ذات الصلة بالمحيط الاقتصادي و الاجتماعي، التسويق، الضرائب، التخطيط المالي، كما تسمح له أيضا بتبادل الخبرات و التجارب مع مقاولين اخرين، مما يساعده على إقامة مؤسسة قادرة على الاستمرار و النمو.

_ و تستمر مرافقة الوكالة للمقاول حتى بعد انطلاق مؤسسته في النشاط و ذلك من خلال زيارات منتظمة من طرف مرافقه لتقديم الاستشارة و الطعم الضروري له في هذه المرحلة الحساسة من حياة المؤسسة.

المطلب الرابع: المعوقات و العراقيل التي تواجه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تجاوزات بعض مديري فروع الوكالات الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و المتمثلة في اصدار أوامر بالموافقة على تمويل عمليات شراء عتاد يخص بعض المشاريع دون توفير المقاييس في ملفات المستفيدين من التمويل و دون احترام الإجراءات القانونية التي تخضع لها عمليات معالجة الملفات، زيادة على الشكاوي

[1]. http : // www . consultes ansej . org . dz 25 / 03 / 2011

و بلاغات التي وصلت الى وزارة التشغيل و الضمان الاجتماعي حول تورط بعض مديري الوكالات في الرشوة و المحسوبية و تزوير الملفات، الامر الذي دفع بوزارة التشغيل الى ارسال لجان وزارية للتحقيق في الامر [1].

_ عدم قدرة الشباب على دفع المساهمة الشخصية في المشروع و التي كانت تقدر ب 5 بالمئة الى 10 بالمئة، و في اطار التدابير الجديدة أصبحت تقدر ب 1 الى 2 بالمئة. مما عطل عملية انطلاق المشاريع [2].

_ عدم تسديد الشباب أصحاب المشاريع الاستثمارية اقساط الديون في الآجال المحددة قانونا، حيث صرح المدير العام للوكالة انه منذ سنة 1996 ان حوالي 3 الاف مستفيد او يزيدون قليلا قد عجزوا عن رد قروضهم المستحقة لدى البنوك و خزينة الوكالة [3].

_ افلاس الكثير من المؤسسات المدعمة من طرف الوكالة سببا عجزا ماليا لتمويل مشاريع جديدة، فمنذ 1996 فان 3781 مؤسسة صغيرة مستحدثة توقفت عن النشاط لأسباب مختلفة و هي تمثل ما نسبته 6.2 بالمئة من العدد الإجمالي للقروض الممنوحة، حيث قام صندوق الضمان بتعويض البنوك بشأنها وفقا للتنظيم المعمول به [4].

_ تحويل فئة من القروض الممنوحة الى غير الوجهة المقرر لها، مما دفع بالوكالة الى تحويل أصحاب تلك القروض الى العدالة ، و زيادة على ذلك و بحسب بعض الخبراء الاقتصاديين فان مؤشر تراجع تحصيل اقساط ديون الشباب سيؤثر تأثيرا سلبيا على نسبة خلق التوازن المالي للوكالة، فعوض ان تساهم الوكالة في تقليص نسبة البطالة انتجت بطالين مدانين للوكالة و لمؤسسات مالية [5].

بالإضافة الى ما سبق فان البنوك التي تساهم في تموين هذه المؤسسات المصغرة رغم الاتفاقيات التي تربطها بجهاز الوكالة و الدولة فإنها تتماطل في منحها التمويل الازم، زيادة على طلب الضمانات ذات قيمة تفوق استطاعة الشباب أصحاب المشاريع، بالإضافة الى الاشتراك في صندوق ضمان القروض كما ان الهيئات المحلية هي الأخرى لا تقدم المساعدات الإدارية الموجهة للشباب.

_ تجديد بعض المهن الحرة ذات الطابع المحلي من طرف الوكالة باعتبارها غير مجدية و غير خلاقة لمناصب الشغل و الثروة، مثل " الطاكسي فون، و قاعات الشاي، و حافلات النقل الجماعي" شكل عائقا و منفرا للشباب الراغب في العمل.

_ محدودية المؤسسات في الجزائر التي توفر العتاد في مختلف الميادين و التخصصات، مما يؤخر في انطلاق المشاريع الاستثمارية، و بالتالي قد يؤدي هذا الامر الى الفشل، فمثلا على مستوى قطاع الفلاحة لم يستطع

[1] لطفي لطفي، لجان وزارية للتحقيق في تجاوزات وكالات تشغيل الشباب، جريدة الشروق اليومي، 26 ماي 2007 .

[2] حسب تصريحات موظفي الوكالة المحلية لدعم تشغيل الشباب بمستغانم .

[3] جريدة البلاد، المرجع السابق .

[4] المرجع نفسه .

[5] سميرة بلعمري، المشاريع الوهمية تلتهم 87 بالمئة من أموال تشغيل الشباب، جريدة الشروق اليومي، 27 سبتمبر 2008.

عشرات المستفيدين من مشاريع الوكالة للحصول على عتاد فلاحي من الحصول عليه بعد اكثر من خمسة اشهر من الانتظار و هو ما جعل الوكالة تفكر في توقيف هذا النوع من المشاريع الى حين تخف فيه هذه الازمة[1].

[1] مختار نجاعي، حقائق و معطيات السوق تحول أحلام الشباب الى كوابيس، جريدة الأيام، 19 ماي 2011 .

الخلاصة:

مما سبق ذكره يمكن القول ان على الرغم من التحولات السياسية و الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ السبعينيات من القرن الماضي، و التي كانت لها انعكاسات على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية ابرزها ظاهرة البطالة و ما ينجم عنها من آفات اجتماعية خطيرة تهدد استقرار المجتمع، و باتت امرا مقلقا للحكومة الجزائرية، الى ان هذه الأخيرة حاولت ان تتجاوز هذه التقلبات و المتغيرات و ذلك بإصلاح اقتصادي شامل في سياسة التشغيل تتماشى مع التحولات الاقتصادية الدولية و الانتقال نحو اقتصاد السوق و المنافسة الحرة، و ذلك بتشجيع القطاع الخاص عن طريق خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة مدعمة ماليا من طرف الدولة الجزائرية، بهدف خلق مناصب عمل جديدة لامتصاص اليد العاملة و القضاء على البطالة، و قد تجسد هذا الدعم في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمختلف فروعها و وكالاتها، و التي قطعت أشواط معتبرة في سبيل القضاء او التخفيف من حجم البطالة و التي وصلت في سنة 2011 الى 9.5 بالمئة بعدما كانت في سنة 2010 حوالي 10 بالمئة أي ما يماثل 1.7 مليون عاطل بعدما كان عددهم 5 ملايين بطال في 2001، و انشاء حوالي 298.151 مؤسسة مصغرة في اطار الوكالة بصيغها الثلاث لا سيما صيغة التمويل الثلاثي، و التي سمحت يخلق 923.418 منصب شغل ما بين سنة 2014 و 2015، و حسب تصريحات المدير العام للوكالة السيد مراد مزلي الذي نزل ضيفا على ركن "ضيف التحرير" للقناة الاذاعية الجزائرية الثالثة خلال شهر فيفري 2016، بان الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ستمول خلال سنة 2016 ما يفوق 60 الف مشروع، نظرا للقيمة المالية التي خصصتها الحكومة الجزائرية في هذا الشأن و التي بلغت قيمتها حوالي 292 مليار دينار جزائري، و هذه المعطيات تسمح لنا بالتفاؤل بمستقبل واعد يضمن الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع، حاولنا ان نبين الى أي مدى يمكن ان تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب شغل جديدة و المساهمة في انعاش الاقتصاد و رفع مستوى الدخل القومي، و باعتبارها كأرضية واسعة و متجدد للتدريب و اعادة التدريب المهني و الإداري و حتى المالي، و تملأ هذه المؤسسات فراغا كبيرا في الحلقة الإنتاجية فتغذي انتاج الشركات و المؤسسات الكبيرة و تزويدها بما تحتاجه من موارد و منتجات تكميلية تقي بحاجات السوق المحلي و التصدير.

و لقد حاولت السياسة الجزائرية الجديدة انشاء المؤسسات مصغرة باعتبارها مشروع جديد يوحي بالتوجه أكثر نحو تشجيع المبادرات الفردية، و خلق مواطن شغل تنمو بصورة مستمرة و تعمل على ترقية العمل الإنساني و تطويره بشكل يؤدي الى خلق تراكم على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي .

و عليه فقد توصلنا الى عدة نتائج حول هذا الموضوع، يكن ان نصوغ هذه النتائج الاتية :

ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم في حلق مناصب عمل تؤدي الى تقليص من حدة البطالة التي يعاني منها الشباب .

مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في انعاش الاقتصاد المحلي و الوطني .

اندماج الشباب المؤهل في عالم الشغل و الاستثمار.

-ضعف مشاركة العنصر النسوي في الاستثمار من رغبة عددها و خبرتها .

مازالت مساهمة الشباب خريجي الجامعات في استثمار ضعيفة جدا على مستوى الوطني و المحلي . التأخر الكبير في إعطاء الموافقة البنكية للمستثمرين بالرغم من وجود هيئات لضمان قروض هذه البنوك .

عدم تنوع مجالات الاستثمار لهذه المؤسسات .

التوصيات و الاقتراحات :

إيجاد مؤسسات مالية لتنمية و تمويل الصناعات الصغيرة و الحرفية المؤدية بقوانين و تشريعات كإنشاء صناديق استثمار تتولى تجميع المساهمات المالية الصغيرة، و جذب صغار المدخرين لهذه الصناديق لتلعب دور الوسيط بين أصحاب رؤوس الأموال و أصحاب المشاريع يعد قيامها بدراسة طبيعية للمشروع و رأس المال المطلوب و هامش الربح المتوقع .

اشتراك جميع القطاعات التي لها علاقة بالاستثمار و التشغيل في وضع بنك المعلومات بالمشاريع و الاستثمارات داخل الولاية .

تحفيز و تشجيع النساء على الاستثمار في المجالات لهن الكفاءة فيها .

تنويع مجالات الاستثمار مع وضع أولويات للمشاريع الضرورية ذات الجدوى الاقتصادية و المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية .

ضرورة الاستفادة من الأفكار و الأساليب و النماذج العالمية في التكامل مع القروض الصغيرة .

تحفيز الشباب خريجي الجامعات و المعاهد على الاستثمار حسب اختصاصهم الاكاديمي .

تشجيع تمويل الاستثمارات في المشاريع الفلاحية من طرف البنوك .

1. باللغة العربية:

أ_ الكتب:

1_ أنور طلبة، العقود الصغيرة للشركة و المقاولة و التزام المرافق العامة، المكتب الجامعي الحديث، الجزائر، 2003.

2_ جبار محفوظ ." المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها "، ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم.

3_ خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي: المشكلة ... و الحل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2008.

4 _ خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة_ آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

5_ خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، آلية لتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، 20013.

6 _ رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، الجزائر، اتيراك للطباعة و النشر، 2008.

7_ صفوت عبد السلام عوض الله، 1993، الصناعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تحقيق التصنيع و التنمية، دار النهضة العربي.

8_ صفوة عبد السلام عوض الله، 1993، اقتصاديات الصناعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تحقيق التصنيع و التنمية، دار النهضة العربية.

9_ عبد اللطيف بن اشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط بين 1962_ 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

10_ عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الوحدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

11_ كليفورد بومياك، أسس إدارة الاعمال التجارية الصغيرة، ترجمة رائد السمرة، مركز الكتب الأردني، عمان الأردن 1989.

12_ لرقط فريد، بوقاعة زينب، بوروبة كاتية "دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقات تنميتها (تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة).

13_ مدني شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى 2009 م.

ب_ الرسائل الجامعية:

1_ المجلة الجزائرية للعمل، التشغيل في الجزائر، الواقع و الآفاق، مذكرة حول تطور سوق الشغل من خلال معطيات مصالح التشغيل م _ميطاهري، سنة 1988 عدد خاص، الجزائر.

2_ سمية يونس، اتجاهات خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل، مذكرة ماجستير، كلية الآداب و علوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، 2007، بسكرة.

3_ فاطمة جلال محمد، 1994، دور الصناعات الصغيرة في تنمية اقتصاديات الدول النامية_ دراسة مقارنة مع إشارة خاصة للصناعات الصغيرة في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين الشمس.

4_ قوجيل محمد، تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في انشاء و المرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2008.

5 _ لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2004_ 2003.

6_ محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر_ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية 1993.

7_ محمد بومخلوف اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية ديوان المطبوعات الجامعية للجزائر رقم النشر 09/91 .

8_ ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

ج_ الأوراق البحثية:

1_ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 40 الصادرة بتاريخ 28 اوت 1991.

2 _ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 42، المرسوم التنفيذي رقم 98_ 200 المؤرخ في 9 جوان سنة 1998، الصادر في 14 جوان 1998.

3 _ النظام رقم 91_ 02 المؤرخ في 20 فيفري 1991، يحدد شروط فتح حسابات بالعملة الصعبة للأشخاص الطبيعيين و المعنويين ذوي الجنسية الأجنبية المقيمين أو غير المقيمين، و تشغيل هذه الحسابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 40 الصادرة بتاريخ 28 اوت 1991.

4_ خلق حبيبة، مجلة العلوم الاقتصادية، جهاز دعم تشغيل الشباب، الية لغرس ثقافة المقاولة عند الشباب (مراد رمالي المدير العام للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب الاجتماعية الاقتصادية)، عدد نوفمبر 2011.

5_ سميرة بلعمري، المشاريع الوهمية تلتهم 87 بالمئة من أموال تشغيل الشباب، جريدة الشروق اليومي، 27 سبتمبر 2008.

6 _ عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية: منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارية، 2005 .

7_ عيسى بن ناصر، الاعمال كآلية لدعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير جامعة قسنطينة، مجلة العلوم الإنسانية، دورية دولية علمية تصدرها جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 18 مارس 2010 الإيداع القانوني 21/ 2000.

8_ فاطمة احمد حسن عاشور، "جدوى تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة المدية، العدد 41، (ربيع 2009).

9_ فتوى تحريم قروض الاونساج سببها اختلاط المصطلحات، جريدة البلاد، 21 اوت 2011.

10_ لحلف حسنة، "جهاز دعم تشغيل الشباب الية لغرس ثقافة المقاولة عند الشباب"، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد نوفمبر 2011.

11 _ لطفي لطفي، لجان وزارية للتحقيق في تجاوزات وكالات تشغيل الشباب، جريدة الشروق اليومي، 26 ماي 2007.

12_ مختار نجاعي، حقائق و معطيات السوق تحول أحلام الشباب الى كوابيس، جريدة الأيام، 19 ماي 2011.

13 _ وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرف التقليدية، نشرة المعلومات الإحصائية، الجزائر، العدد 16، 2009.

د_ المداخلات العلمية :

1_ التشغيل و البطالة في الدول العربية ... التحدي و المواجهة، تقرير منظمة العمل الدولية، مؤتمر العمل العربي الدورة الخامسة و الثلاثون، شرم الشيخ، 2008.

2_ جمال عمورة، مداخلة بعنوان: دور تطوير و تشجيع الاستثمارات في امتصاص البطالة، دراسة حالة الجزائر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الملتقى الدولي حول البطالة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.

3_ زغيب شهرزاد، عيساوي ليلة، مداخلة بعنوان المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الجزائر واقع و افاق، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية يومي 08_ 09 افريل 2002، جامعة عمار ثليجي الاغواط.

4 _ عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينات، "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من أزمة البطالة"، ملتقى استراتيجية الحكومة، في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية، المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، بدون تاريخ.

5_ عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينات، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ازمة البطالة، ملتقى جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

6_ عبد المجيد تيماوي، مصطفى بن نوي، مداخلة بعنوان دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم المناخ الاستثماري_ حالة الجزائر، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 افريل 2000، جامعة عمار ثلجي_ الاغواط.

7 _ فوزي شوق، السعيد بركة، "دراسة تحليلية لواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، ملتقى حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المستدامة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2012.

8_ لرقط فريدة، بوقاعة زينب، بوروبة كاتيا، دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقات تنميتها، ملتقى دولي: تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، جامعة سطيف، 25_ 26 ماي 2003.

9_ مجموعة النصوص التنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب(ANSEJ)

10_ محمد زيدان 2002، أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال الصناعات التقليدية و الحرفية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، الاغواط 8 _ 9 افريل 2002.

11_ محمد قرقب، عرض حول التوجيه و الارشاد في برامج و اجهزة التشغيل بالجزائر، ندوة إقليمية لمنظمة العمل العربية، طرابلس، 2005.

12_ وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، بعض الإنجازات الى غاية أكتوبر 2007، الجزائر، 2007.

هـ_ التقارير:

1_ حسب تصريحات موظفي الوكالة المحلية لدعم تشغيل الشباب بمستغانم.

2_ منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

و_ القوانين و المراسيم:

1_ القانون الأساسي للعمل 78_ 12 المؤرخ في 5 اوت 1978.

2_ القانون رقم 88 / 01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلقة بتوجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 40 الصادرة بتاريخ 28 اوت 1991.

3_ القانون رقم 88 / 02 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق بالتخطيط، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 40 الصادرة بتاريخ 28 اوت 1991.

4_ القانون رقم 88 / 03 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق بصناديق المساهمة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 40 الصادرة بتاريخ 28 اوت 1991.

5 _ المرسوم رقم 88 / 119 الصادر بتاريخ 21 جوان 1988 المتعلق بالصناديق المساهمة، الاعوان الانتمائيين التابعين للدولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 25، الصادر بتاريخ 22 جوان 1988 .

6_ المرسوم التشريعي رقم 93 / 12 المؤرخ في 5 اوت 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64 الصادر في 10 أكتوبر 1993.

7_ المرسوم التنفيذي رقم 93/ 12 الصادر في 05/ 10/ 1993، المتعلق بترقية الاستثمارات.

8 _ المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 96_ 296، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، الصادرة في 11 سبتمبر 1996.

9 _ المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 96_ 296، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، الصادرة في 11 سبتمبر 1996.

10_ المادة 03 _ 04 من المرسوم التنفيذي رقم 96_ 296، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، الصادرة في 11سبتمبر 1996.

11_ المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 96_ 296، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، الصادرة في 11 سبتمبر 1996.

12_ المادة 08_ 07 من المرسوم التنفيذي رقم 96_ 296، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، الصادرة في 11 سبتمبر 1996.

13_ المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 96_ 296 الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، الصادرة في 11 سبتمبر 1996.

14_ المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 96_ 296، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، الصادرة في 11 سبتمبر 1996.

15_ المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 96_ 296، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، الصادرة في 11 سبتمبر 1996.

16_ المادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم 96_ 296، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، الصادرة في 11 سبتمبر 1996.

17_ المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 96_ 296، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، الصادرة في 11 سبتمبر 1996.

18_ المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03_ 288، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 54 الصادر في 10 سبتمبر 2003.

19_ منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و ينظر أيضا الى: المرسوم التنفيذي رقم 11_ 103 المؤرخ في 06 مارس 2011، المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 03_ 290، المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، المحدد لشروط الاعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع و مستواها، الجريدة الرسمية، العدد 14، سنة 2011.

20_ منشورات من الوكالة الوطنية لتطوير و تنمية الاستثمارات، اوت 2002.

21_ التنظيم رقم 91/ 08 المؤرخ في 14 اوت 1991 المتضمن تنظيم السوق النقدية.

مواقع الانترنت:

hpp : // www, ansej . org . dz le consulte 2011 / 03 / 25 _1

2_ منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ينظر الى http : //www .ansej.org.dz

. http : // www . CNES .dz / arab / statistique 12 04 2005 _3

2. باللغة الفرنسية:

1 _ Abdelmadjid bouzidi ، politique économique de ta transition au socialisme ، point de vue sur les pays de tiers monde ، opu 1981 .

2 _ A . leghima . s . mengueln . les jeunes diplômes createurs d'entreprises dans le cadre de LENSEJ : cas de wilaya de Tizi _ Ouzou . les cahiers du cread . n 73 / 2005 . 2005 .

3 _ CNES. rapport national sur le développement humain . pnud . 2006 .

4 _ CNUCED , Evaluation des capacités de promotion des investissement de l'Agence nationale de développement de , l'investissement Algérie nation unies , Genève ,2005 .

5 _ Perspectives de l'OCDE sur les PME . 2000 . organisation de coopération et de développement économique . PARIS

أ _ باللغة العربية :

ان تزايد معدلات البطالة خاصة بالنسبة لي فئة خريجي الجامعات و المعاهد العليا، دفع بالدول سواء المتقدمة منها او النامية الى التفكير الجدي في إيجاد فرص عمل جديدة لهذه الطبقات، و كانت الأولوية في الاعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، باعتبارها محرك التنمية الاقتصادية. لذا كان على الدولة الجزائرية الاخذ بكل الاليات و المستجدات التقنية الحديثة. التي من شانها تعميق فكرة الاقتصاد الحر، و المساهمة في تطوير هذه المؤسسات، و تنمية ثقافة المقاولاتية لدى خريجي الجامعات و المعاهد، و من بين هذه الاليات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتامين عن البطالة .

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، اليات التشغيل في الجزائر، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

ب _ باللغة الإنجليزية :

The importance of small and medium companies (SME) in supporting the economic development comes from their role in creating new job's opportunities, Reduce the unemployment rate and their participation in the total added value. This gives the SME a prominent status in both the developed and developing economies through providing the necessary means to develop this sort of companies. to develop culture of entrepreneurship to the graduates of universities and institutes, The Algerian government has created mechanisms like National Agency for Investment Development, National Agency for the conduct of mini-loan, National Agency for Youth Employment and National Fund for Unemployment Insurance.

Keywords: small and medium companies, Mechanisms operating in Algeria ، Nation Agency for Youth Employment Support .